**جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

**كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية**

**قسم العلوم الإنسانية**

**فرع:الفلسفة**


**مشروع بحث رسالة ماستير 2**

**تخصص: فلسفة سياسية**

# الفلسفة السياسية عند توماس بين 1737 - 1809


**من إعداد الطالبة :**

**ايت رحمان وسيلة**

**تحت إشراف :**

**الدكتور:سعدي إبراهيم**


**السنة الدراسية: 2012- 2013**

# كلمة الشكر

أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور **إبراهيم سعدي** الذي لم يبخل علي بنصائحه وتشجيعه لي وكان سندا لي بارك الله فيه.

واشكر جزيل الشكر **براهيم عيسي** و **احمد فرحاني** اللذان ساعداني لإتمام عملي جزاهم الله خيرا

**وسيلة**

# اهداء

بعد جهد و اجتهاد توصلت الى اتمام هذا العمل المتواضع الذي اهديه الى ابي العزيز رحمه الله و الى امي بارك الله في عمرها وخالتي واخوتي ايدير - عادل واخواتي حياة –وردة – سامية و فيروز،كما لا انسي صديقتي الوفية جهيدة وصديقي عزالدين ومليكة و صبرينة ، الى عمل أخر إنشاء الله

وسيلة

# خطة البحث

**مقدمة**

**تمهيد**

- حياته
- **عصره**
- **حركة التنوير**

## 1/ الفصل الأول : نقد الدين

- نقد الكنيسة
- آراءه الدينية

## 2/ الفصل الثاني : نقد الاستبداد

- نقد الحكم الوراثي
- توماس بين و منظروا نظام الاستبداد

## 3/ الفصل الثالث: مذهبه السياسي

- حقوق الإنسان
- العقد الاجتماعي
- الديمقراطية

## مقدمة:

منذ بداية عام 2011 يعيش العالم العربي على إثري مظاهرات شعبية عارمة، أطلق عليها بعض المتتبعين وصف "الثورة" وعرفت في وسائل الإعلام بتسمية "الربيع العربي"، يعيش إرهاصات تحول أو محاولة التحول من أنظمة سياسية عرفت بالاستبداد، إلى أنظمة أخرى يراد بهما أن تكون ديمقراطية متماشية مع حقوق الإنسان، وقد ظهرت في سياق هذه التحولات إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، بالنظر إلى بروز تيارات إسلامية ووصولها إلى الحكم، هذه الظروف التي ميزت العالم العربي منذ 2011، شجعتني على الاهتمام بالفيلسوف "توماس بين" لأن العصر الذي عاش فيه وشارك في تقلباته كان هو بدوره عصر الثورة على الاستبداد وبداية التحول نحو الديمقراطية، مثلما كان عصرا تميز بنقد العلاقة بين الدين والسياسة من خلال نقد ومراجعة دور الكنيسة في الحياة العامة، فكل هذه القضايا (الثورة، نقد الاستبداد، نقد الدين، الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان)، شكلت المحاور الأساسية لفلسفة توماس بين السياسية، الأمر الذي دفعني إلى الاهتمام به، خاصة وأن هذا الفيلسوف الثوري فضلا عن كل ذلك، لم يحظى بالدرس والعناية الجديرين به في العالم العربي، حيث يمكن القول أنه ورغم أهميته في تاريخ الفكر السياسي العالمي يكاد يكون مجهولا.

ويحيلنا فكر توماس بين (1737–1809) وفلسفته السياسية إلى الفكر السياسي في العصر الحديث، فقد عرف الفكر الفلسفي السياسي في هذه الفترة التاريخية تطورا ملحوظا

انعكس تأثيره على واقع النظم السياسية التي عرفتها أوروبا في ذلك الحين. ولا تزال آثاره مستمرة إلى اليوم.

وقد استعاد الفكر السياسي في هذا العصر السياق العام الذي أحاط به على الصعيد العلمي والسياسي والديني والمجتمعي، متطرقا إلى إشكالية "السلطة" على ضوء العقل، أي بعيدا عن المنظور التقليدي.

فقد أدى التناول الفلسفي للمسألة السياسية إلى بلورة منظور جديد لهذه الأخيرة، يجعل الولاء السياسي للفرد ولاء للوطن، ويهدف إلى خدمة المصالح العليا للأفراد وتوفير العدالة والحرية، ويستوجب هذا المنظور السياسي الجديد عند "توماس" بين الملقب بـــ "فيلسوف الحرية" والذي هو رائد من رواد عصر التنوير، استبعاد الدين من ساحة الفكر الفلسفي السياسي على ضوء هذا الاعتبار سنتطرق في بحثنا الحالي الى موقف توماس بين من الدين والكنيسة ومن النظام الملكي وكذا من النظام البرلماني، كما سنعالج أهم المفاهيم التي استعملها في فلسفته السياسية التي سعى إلى إقامتها على أساس "عقلي" منطقي، خلقي بأن يقدم للحاضر ما افتقر إليه الماضي ويساعد على غرس تجدير مفاهيم التحديث والتجديد في وعي الناس.

وقبل التطرق إلى الفلسفة السياسية عند توماس بين، ارتأين أن نعالم عصر بين لمعرفة العوامل السياسية والاجتماعية التي أثرت في فكرة السياسي، كما سنتناول عصر

التنوير الذي يعتبر منبع فكرة السياسي، مخصصين الفصول الأربعة لعرض منظورة السياسي.

وقد خصصنا الفصل الأول لمعالجة فكرة نقد الدين من "توماس بين" وذلك من خلال عرض أهم أفكاره التي عارضت المعتقدات الكنيسة، مع الإشارة إلى أهم الأسباب والدوافع التي جعلته يتبني هذا الموقف، أما المبحث الثاني فقد اشتمل على مجموعة من الآراء التي تبين لنا معارضة للديانات ككل وذلك من خلال الإشارة إلى آرائه حول قضية الإيمان، مع تبيان أهم الدوافع التي جعلته يتبنى هذا الموقف، ويقف من الدين موقف المعارض المتشدد متخذا سبيلا آخر غيره للوصول الى اليقين وإلى الحقيقة المطلقة، وسيتم عرض وتناول هذا البديل المعرفي من خلال عرضنا تفاضيله أثناء التحليل، هذا فيما يخص الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فقد عرضنا فيه فكرة نقد الاستبداد وذلك بالإجابة عن الطرح التالي: ما موقف توماس بين من الاستبداد؟ وعلى أي أساس عرض ظاهرة الاستبداد التي كانت عائقا أم التقدم والتحضر؟.

وقد تم عرض هذا الفصل في مبحثين: الأول خصصناه لنقد الحكم الوراثي، إذا كانت السلطة خاصة لمبدأ التوريث المؤسس لاحتكار الممارسة السياسية، أما المبحث الثاني فيعني بدراسة نقد التعسف والرق، إذا كانت البشرية تعاني من نظام العبودية وتمارس عليها القوة التعسفية من قبل الطبقة الحاكمة آنذاك، أما فيما يخص الفصل الثالث

فعالجنا فيه المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الفلسفة السياسية عند بين (Paine) وقد خصنا لهذا الغرض ثلاثة مباحث: الأول يتمحور حول فكرة العقد الاجتماعي، التي كانت ثمرة فلاسفة العصر الحديث أي فلاسفة العقد الاجتماعي (لوك، روسو وهوبز)، أما المبحث الثلث والأخير فيتمحور حول فكرة "الديمقراطية" التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر واعتبرها معظم فلاسفة ذلك القرن من أرقى وأنسب أنظمة الحكم، ومن أجل الحديث عن حقوق الإنسان والعقد الاجتماعي والديمقراطية من الضروري أن نتناول بالدرس الثورتين الأمريكية والفرنسية اللتين كانتا منبع فكر توماس بين.انطلاقا من كل هذا فما هو موقف بين من الدين و السلطة في فلسفته السياسية ؟ .

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني لانجاز هذا البحث، فاخص بالذكر ندرة إن لم نقل غياب الدراسات والمراجع باللغة العربية حول هذا المفكر السياسي الذي كان له بالغ الأثر في الفكر السياسي الحديث في الغرب، لاسيما في القرن الثامن عشر على أن هذه الصعوبة تبعث في تفسير الأمل في ذات الوقت، في أن أكون قد قدمت ببحثي هذا إسهاما يسد هذا الفراغ المتعلق بفكر توماس بين في المكتبة الجامعية الجزائرية.

# تمهيد

## حياته

توماس بين (Thomas Paine) (1737–1809) فيلسوف انجليزي، ثوري، راديكالي، مخترع ومفكر ولد في تيتفورد في انجلترا، وهو من أسرة فقيرة، مما جعل حظه في الدراسة محدودا، بدأ عمله في الثالثة عشرة من عمره، وفي التاسعة عشرة ارتاء البحر لفترة وجيزة، وفيما بعد اشتغل محصلا جمركي في لندن، غير أنه فصل من العمل. وفي عام 1774م كان بين وحيدا، غير أنه حظي بصداقة بنجامين فرانكلين الذي كان حينها في لندن، ونصحه بالذهاب إلى أمريكا حيث اشتغل في الصحافة وشارك في الثورة الأمريكية، ونظرا للحياة السياسية المضطربة التي عاشها، الحافلة بالثورات والأزمات، فقد تأثر فكره السياسي بكل ذلك، إذ أنه الفيلسوف هو ابن بيئته، كما يقول هيغل فألف تحت تأثيرها مطوية مشهورة تطرق فيها إلى استقلال المستعمرات الأمريكية عن مملكة بريطانيا وكان لكتابه الذوق العام (common Sens) الصادر عام 1776 أثر كبير في التعجيل بإعلان الاستقلال.

ولم يقتصر دفاعه عن الثوار في الولايات المتحدة فحسب بل دافع أيضا عن الثورة الفرنسية في كتابه حقوق الإنسان (The Rights of man) الصادر عام 1791، وقد هاجم فيه بين الحكومة الانجليزية والسياسة الانجليز المناوئين للثورة الفرنسية، وبذلك فإن الحياة الاجتماعية بما تميزت به من وحدة وفقر، وكذا الحياة السياسية التي عايش خلالها ثورتين: الأمريكية والفرنسية ساهمتا بشكل بالغ في بلورة فكر "توماس بين"، إذ أن الحالتين الاجتماعية والسياسية دفعتا به إلى تأليف تلك الكتب التي مثلت بدورها معركة  فلم ساهمت في تغيير الأوضاع السياسية في أوروبا.

## عصره:

عرفت أوروبا خلال القرن الثامن عشر، الفوضى والحروب الأهلية والحكم الاستبدالي، فقد كانت أوروبا بكاملها في تلك الأيام منحلة ومفككة ومنقسمة إلى دويلات متصارعة فيما بينها، إذ أنها كانت تعاني من عدة أزمات متتالية، وخلافات حادة بين قياداتها، بذلك فإن عصر توماس بين هو

عصر حافل بالخلافات والنزاعات وعصر كثرت فيه الحروب الأهلية والمعارك، خاصة تلك التي كانت كثيرها الكنيسة ضد المفكرين السياسيين، فقد أرادت الأصولية المسيحية حينها أن تفوض سلطتها على كامل التراب الأوروبي، فخاضت حروبا كثيرة وكان رجال الكنيسة يومها يشقون الناس نساء ورجالا، وكانوا يرمون الناس في نار متوهجة.

وقد وقعت بهذا الصدد مجزرة سانت بارتيليمي الشهيرة التي ذهبت ضحيتها عدة آلاف من البشر خلال ليلة واحدة، وقد أصبحت رمزا للتعصب الديني وهناك حرب الثلاثيين بين الكاثوليكيين والبروتستانيين والتي احتاجت ألمانيا ومختلف أنحاء أوروبا وأحرقت الأخضر واليابس، كل هذا أدى إلى نهوض المفكرين الأحرار، الذين راعهم هذا الإيمان الذي يقتل.

فالأصوليون المسيحيون كانوا يدعون إلى الذبح والاغتيال صراحة، ويبررون ذلك بفتاوى دينية، ولكن بقدر ما كانت جرائم الأصوليين شنيعة ومريعة، بقدر ما كان رد فعل فلاسفة التنوير عميقا وراديكاليا هو العصر الذي وجد فيه توماس بين نفسه يعيش أحداثه المرعبة، ويكون نتيجة لذلك واحد من رواد التنوير الذين تقدروا العقائد اللاهوتية القروسطية حتى استأصلوها من جذورها، ولم تقم للأصولية بعدها قائمة في كل أنحاء أوروبا.

## حركة التنوير

لا ينبغي الاعتقاد بأن التنوير قد حصل فجأ في القارة الأوروبية، أو انه أضاءها بلحظة إشراق واحدة من أقصاها إلى أقصاها، فالواقع أنه كان عملية بطيئة، صعبة، متعثرة، كان عملية تدريجية بدأت أولا في انجلترا وهولندا، ثم انتقلت إلى فرنسا فألمانيا فغيرها من دول أوروبا، فضد الظلام أو الظلامية كانت معركة التنوير شرسة ومتخبطةأكثر تعقيدا مما نظن.

ذلك أن التنوير ليس فقط صراعا على الخارج بل هو أيضا وبالدرجة الأولى صراع مع الداخل ومن منعرجات هذا الصراع ينبثق النور، فالتنوير صراع ضد كل العصور المتكدسة فوق بعضها البعض، إنه صراع ضد الأصولية المسيحية التي هيمنت كحقيقة مطلقة طوال القرون الوسطى، ويرجع المفكرون البدايات الأولى للفكر التنويري إلى "ديكارت" ولكن هذا الأخير لم يكن من جملة المفكرين التنويريين، وإنما هو في خانة المفكرين الذين مهدوا للتنوير بشكل غير مباشر، وذلك يجعله العقل يحتل مكانة المرجع الوحيد في تحقيق المعرفة اليقينية وفي جميع شؤون الحياة.

فأزمة الوعي الأوروبي مع تراثه المسيحي بدأت مع المفكرين الذين ظهروا ما بين (1680-1715) أمثال اللاهوتي ريشارسيمون، والفيلسوف مالبرانش، وجون لوك وانطوني كولينز وجون تولاند، وكان في طليعتهم بالطبع سبينوزا وبعدها ظهر المفكرون الكبار للتنوير أمثال فولتير، ديدرو، دالا مبير.

وقد مثلت الأزمة الأوروبية في مطلع العصر الحديث اكبر طفرة في تاريخ الفكر البشري، ذلك لأنها قلبت العالم القديم كله، وأحلت محله العالم الحديث، وقد كانت عبارة عن معركة بين طرفين، الطرف العقلاني والطرف الأصولي، فقد كان الطرف الأصولي الديني الكنيسي يلاحق الفلاسفة، ففي أواخر القرن السادس عشر تمت ملاحقة ايراسموس ولوثر وأدرجت كتبهما في قائمة الكتب الممنوعة،

بل وأحرقت في الساحات العامة، وفي القرن السابع عشر حصل الشيء نفسه لكتب ديكارت التي اعتبرت خارجة على الدين، أما الفيلسوف سينوزا فقد عان من التعصب اليهودي والمسيحي في آن معا، فقد حاول أحد اليهوديين اغتياله، ولكن ضربة الخنجر لم تمزق إلا معطفه السميك لحسن الحظ.

أما في القرن الثامن عشر، فقد أصبحت المعركة بين فلاسفة التنوير وقادة الفكر الأصولي المسيحي معركة مكشوفة، وكانت معركة ضاربة استخدمت فيها كافة الأسلحة من فكرية وغير فكرية: إذ عندما جاء فولتير وديدرو وروسو وبين في القرن الثامن عشر وجدوا الأرضية ممهدة أمامهم فراحوا يسيرون على نفس الخط.

إذ اعتنقوا الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومجمل الأفكار التي كثيرا ما حاولت الأصولية المسيحية أو قل الكنيسة القضاء عليها ومحاربتها ولكنها باءت بالفشل، إذ أن القوة التي تقابلها يمثلها جملة من الفلاسفة كانت قوتهم تستند إلى العقل والمنطق لا إلى انحرافات والأساطير مثلما هو الحال عند رجال الكنيسة، كل هذا أدى في النهاية إلى انتصار عصر التنوير بمبادئه القائمة على الإيمان بالعقل وبفكرة التطور البشري وبالحرية على الظلامية المسيحية.

إن نهاية المعركة لصالح عصر التنوير أمر يستلزم الإشارة إلى الدور الفعال والبارز الذي لعبه الفلاسفة التنويريون الذين نجد من بينهم توماس بين، ومن خلال حركتهم التنويرية، ساهم هؤلاء المفكرون في بناء الفكر السياسي الغربي الحديث وفي أساء دعائم الفكر العقلاني الأوروبي وتطوير وازدهار الإنسانية في نهاية المطاف.

# الفصل الأول:

# نقد الدين

إن العداء السطحي للدين والذي يصدمنا للوهلة الأولى لدى بعض فلاسفة التنوير ينبغي أن لا يحجب عن أعيننا الحقيقة الأساسية التالية: وهي أن جميع المشاكل الفكرية كانت لا تزال مختلطة بالمشاكل الدينية. لا يوجد مفكر تنويري واحد لم يتحدث عن الدين، أو لم يكن الدين شغله الشاغل.

لقد ذهب فلاسفة التنوير أمثال فولتير وتوماس بين الإيمان بالله وترك كل ما عداه من عقائد وطقوس مسيحية. ويجب في نظر هؤلاء التخلص وحذف كل استبداد أيا تكن الحاجة التي يستند إليها، أو الهيبة الفوقية التي يرتكز عليها، فهذه هي الوسيلة الوحيدة لتحرير الإنسان من الخرافات، أو التعصب المذهبي أو الطائفي، إنها الوسيلة الوحيدة لتحريره من العبودية وفتح أبواب السعادة أمامه. ولكن لا ينبغي أن نعتقد بان عصر التنوير كان فترة مضادة للدين كليا، ولكلّ اعتقاد فالقرن الثامن عشر لا يستمد بواعثه الفكرية الأكثر قوة، وحيويته الروحية العالية من رفض كلّ إيمان. ولو كان التنوير تهديما لكل عقيدة ودين لما نجح في تشكيل كل هذه الحضارة الحديثة التي نشهدها بأم أعيننا اليوم. ففلاسفة التنوير مثل توماس بين، لم يحاولوا تدمير الدين بكل قواهم، إنما تنظيف الدين من الشوائب وإعادة تأسيسه بشكل جديد وتعميقه فلسفيا، وهنا يمكن المشروع الأساسي لعصر التنوير، وهذا ما سنتطرق إليه في عرضنا لهذا الفصل الذي هو نقد الدين عند توماس بين، حيث نعرض فيه آراءه حول الدين ونقده للكنسية باعتباره واحدا من أكبر فلاسفة التنوير. وعلى هذا الأساس ففيما تتمثل آراءه الدينية؟ وكيف نقد الدين والكنسية معا؟

## المبحث الأول: آراءه الدينية

يعتبر توماس بين (1737-1809) رمزا من رموز عصر التنوير، الذي أحدث ضجة كبيرة في تاريخ الفكر البشري، إذ نجد أن من أهم وأبرز المشاكل التي تصدى لها هي مشكلة نقدد الدين وفصله عن الفلسفة. وقد كان **بين** من الفلاسفة الذين وجدوا نقدا لاذعا للدين، ويظهر ذلك في مؤلفه الشهير الذي يحمل عنوان عصر العقل Age of reason الصادر عام 1796، ففي هذا الكتاب ظهر مدى رفضه لتعاليم الكنيسة من جهة ونقده للدين من جهة أخرى.

لكن التسليم بفكرة أن ذلك الكتاب يتضمن في ثناياه نقد الدين لا يجعلنا نحكم على أن بين Paine ينبذ الدين ويكرهه إلى درجة السعي إلى تدميره.

ولكي لا تخطر ببالنا هذه الفكرة، استهل بين Paine كتابه هذا بالقول: "إنه لا يهدف غلى تدمير الدين وإنما يهدف إلى منع الفساد الناتج عن أشكاله (أشكال الدين) غير العقلية من أن يفوض النظامي الاجتماعي ويدمره تجنبا لذلك الخراب العام الذي تسببه الخرافة والنظم الحكومية الزائفة واللاهوت الفاسد، فهذه النظم الخاطئة تفقدنا الخلاق والإنسانية واللاهوت الحق"[1]. لهذا نقد بين تلك الإفرازات السلبية على الصعيد السياسي والاجتماعي والأخلاقي الناتجة عن مثل هذا التصور للدين.

تلك هي غاية توماس بين T. Paine من نقد الدين أي يسعى إلى القضاء على الممارسات اللاعقلانية الناتجة عن أشكال الدين. وبذلك يحفظ الأخلاق ويهاجم كل ما يهددها بالزوال، ويسعى إلى صيانة الإنسان وجعله يحتفظ بإنسانيته. ذلك أن بين Paine

[1] **Thomas Paine**, Age of reason, (vol. 17, éd. Moncure Paniel Conway, New York, 1894), p. 01.

يرى انه من أجل صيانة الإنسانية يجب التجرد من اللاهوت الزائف، والتمسك باللاهوت الحق. واللاهوت الحق هو "إله العقل وهو إله الفلسفة، هو إله الإنسان المتفتح على كل إنسان وعلى الكائن ككل".[1] فإله العقل يمثل دعوة المعرفة بلا حدود. ذلك هو اللاهوت الحق، فهو يخالف اللاهوت الزائف كما يقول بين Paine وهذا الأخير يتجسد في إله الأديان الذي يتميز حسب نظره، من جهة بالعنصرية والطائفية والنزعة الانتقامية والصددية ومن جهة أخرى بالارتكاز على مبدا الطاعة والخضوع.

وعلى هذا الأساس فإن اللاهوت الزائف، بالنسبة لتوماس بين أصل تلك الحكومات الزائفة التي تستغل الأفراد وتقلل من شأنهم، وتبعد عنهم الخلاق فيحل محلها البغضاء والحقد وغيرها من الصفات غير الحميدة. فالفرد حسب توماس بين يصبح غارقا في آفاق الخرافة التي تجعل منه فاقدا الإنسانية، خاضعا لأوامر خرافية تؤدي به إلى الجهل وعدم التفتح على العالم، وتحجب عنه النور لتغوص به في جهل وشح الظلام، الذي يقضي بدوره على إنسانيته بعدما تمارس عليه قواعد لا إنسانية، إذ يحبط البشر حينها إلى درجة الحيوان. ذلك هو مصير كل من يتبع الاله الزائف ويخضع لغواية الخرافة، كل هذا نستنتجه من خلال تمجيد بين إله العقل

فالحديث عن معتقدات بين Paine حول الإيمان يتضمن عدة آراء وأفكار تجمل تصوراته إزاء المسألة الدينية. ومع أنه ينتقد جميع أشكال الديانات، إلا أنه يؤمن بشيء واحد ألا وهو الله، لذلك قال: "إنني أؤمن بالله الواحد الأحد لا رب سواه One and no moro وإنني آمل في تحقيق السعادة بعد هذه الحياة أي بعد الموت"[2] بذلك يلح بين T. Paine على إيمانه باللاهوت الحق لا اكثر، ويسعى إلى تحقيق السعادة من وراء الدنيا.

---

[1]–**راتب الحوراني**، حوارات في التداخل الديني والسياسي، (ط1، دار الفارابي–لبنان، 2009)، ص 42.

[2]**Thomas Paine**, op.cit , p. 01.

وعليه فإن توماس بين يؤمن بوجود إلاه وحتى بيوم الآخرة، ولكنه مثل فولتير لا يؤمن بالديانات السماوية، أي بالأنبياء والكتب المنزلة أو سلطة الكنيسة وما سابه، ويضيف بين Paine إلى ذلك قائلا: "أؤمن بالله وبالمساواة بين البشر، وأؤمن بأن مهمة الدين تتضمن العدل، الحب، التسامح ومحاولة إسعاد تابعيه"[1]. إذن نلاحظ انه لا ينكر دور الدين في جلب السعادة، ولكنه يركز على الله الواحد الأحد. والذي في نظره هو ذلك اللاهوت الحق الذي تكون فيه علاقة الله مباشرة مع كل الكائنات، لا يحتاج إلى وسيط، فردا كان أو مؤسسة. فالله هو جوهر هذا الكون، إنه القلب النابض لكل موجود وليس موجودا خارج العالم، بل إنه للعالم بمثابة الروح للجسد، عكس الاله الزائف الذي يتعالى على مخلوقاته، ونفهم من هذا أن إله بين Paine يشبه منظور سبينورا الذي كان يرى بأن الله ليس مفارق للطبيعة بل هو وإياها شيء واحد، مثلما تقترب من النظرة الرواقية التي كانت ترى بأن الله هو قوة حيوية محايثة للعالم. كما نستنتج بان الاله الحق هو ذلك الاله المطلق والإله الحق لا يكون مطلقا حقا، إلا غذا شمل مفهومه وإرادته كل الكائنات بدون استثناء. بذلك فهو الكائن المطلق، هو وعي ومعرفة وحرية ومحبة، ولا تشويه شائبة من الصفات البشرية وعليه فاللاهوت الحق هو القانون الشمل في هذا الكون، فالحديث عن إله الحق الذي هو إله العقل عند بين Paine

أمر يذكرنا بأفكار توماس هوبز الذي قال: "بأن للقانون الطبيعي وهو كلام الله أيضا الطابع المزدوج المتمثل في كونه شاملا ومستقلا في الوقت ذاته عن وحي تاريخي، إن شخصا لم يقرأ الإنجيل، ولم يرى يوما نبيا، ولم يمنحه الله رؤيا أبدا، سمع دائما مع ذلك كلام الله: غنه العقل الذي في ذاته"[2].

---

[1] Ibid, p. 01.

[2] – **بيير فرانسوا مور**، هوبز، فلسفته، علم، دين، تر: أسامة الحاج، (ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993)، ص. 114.

وعلى هذا فإن ما سلم به هوبز نفسه ما سلم به توماس بين، فاللاهوت الحق يستمد قانونه من الطبيعة ذلك أن قوانين الطبيعة هي تلك التي تتوافق وتتناسب ومبادئ العقل، حيث ان العقل هو منبع كل ما من شأنه ينير درب البشرية ويحفظ معنى الإنسانية لديه.

ذلك هو العقل الذي يمجده بين Paine الذي انطلق من فكرته بأن اللاهوت الحق هو عقل وعاقل ومعقول ولا يمكن أن يصدر عنه تناقض مع ذاته، لا يصدر عنه أشياء تتناقض مع العقل والمعقول، واللاهوت الحق لا يمكن أن نصفه بصفات لا يقبلها العقل، مثل أن يسمح بخرق قوانينه المطلقة في الطبيعة، كما توحي بذلك الكتب السماوية حيث تتحدث عن معجزات الأنبياء والرسل فلا توجد معجزات في اللاهوت الحق.

كما يتبين لنا بأن العقل هو المصدر الأول لهذا اللاهوت العقلاني، فنحن لسنا بحاجة إلى الديانات التقليدية القائمة على الوحي والنبوات. فمن أجل معرفة اللاهوت الحق فإن عقلنا هو الذي يرشدنا ويدلنا على الطبيعة التي بها نصل إلى الرادة الإلهية التي هي على صلة دائمة بقوانين الطبيعة الشاملة لجميع البشر، والتي تخدم جميع مصالحهم وتعمل على نشر السعادة سواء كانت في الدنيا أو في الآخرة.

كل ذلك نستخلصه من توماس بين الذي كان يلح على فكرة تمجيد العقل، ولا عجب في ذلك فعصر توماس بين هو عصر بلغ فيه العقل ذروته فجميع فلاسفة القرن الثامن عشر اتجهوا إلى الأخذ بالعقل وجعلوه في قمة الهرم. ولقد قال كانط في هذا الصدد: "فلتكن لك شجاعة استعمال عقلك –أنت– ذلك هو شعار الأنوار"[1].

لذلك ليس غريب أن نجد بين Paine من أكبر مناصري العقل فهو ينبذ ديانات الوحي ويفضل العقل عنها ويظهر ذلك من خلال قوله: "كل من هذه الديانات اعرض

[1]– **ترفيتان تودوروف**، روح الأنوار، تر: حافظ قويعة، (ط1، دار محمد علي للنشر، بيروت–لبنان، 2007)، ص. 3.

كتابا، تدعوه الوحي أي كلام الله، اليهود يقولون بأن كلام الله قدم من طرف الله إلى موسى وجها لوجه، والمسلمون يقولون بأن كلام الله (القرآن) تم إحضاره من الجنة بواسطة ملاك، كل هذه الديانات يتهم الآخر بالكفر، أما أنا فأكفر بها كلّه" [1]

تلك الديانات يراها بين Paine عبارة عنن خرافات خالية من الصدق، كل واحد منها يحاول إثبات صحة ما ورد وجاء فيها وكل واحدة منها تسلم بفكرة تخالف الأخرى فيما يخص طريقة نزول الوحي فيها. وهذه الاختلافات والتناقضات التي وجدت فيما بينها أدت إلى نشوب خلافات ونزاعات لا نهاية لها. لذلك يدعو بين Paine إلى الايمان بالله وحده لا شريك له، وصرف النظر عن تلك الديانات التي تتضمن تعاليم تعمل به مخالطة الشعوب وعلى جعلها تسير وفق مبادئ خرافية.

ومن الواضح أن موقف توماس بين فيما يخص اعتباره إياها ضربا من الخرافات، لا يسري على المسيحية وحدها، بل على جميع الديانات، ولذلك يقول في كتابه "عصر العقل" "Age of reason" عن الإسلام "عندما قيل لي بأن القرآن كتب في الجنة وأحضر إلى محمد بواسطة ملاك، بدت لي القصة وكأنها مجرد خرافة وحجة غير مقنعة، فأنا لم أرى الملاك بنفسي وبالتالي لدي الحق في عدم التصديق"[2]

فالتسليم بنزول القرآن دون وجود أي دليل مرئي يعتبر خرافة في نظر توماس بين"، بالتالي فهو أمر غير منطقي، غير معقول، يتنافى وطبيعة العقل البشري ومبادئه، هذا ما جعل بين Paine لا يصدق تلك الديانات لكونها تفتقر إلى حجة مرئية تجعلنا نؤمن بها ونصدقها ولا شك فيها. بل نجد أن هذه الديانات تحجب الحقيقة عن تابعيها، وتجعلهم يؤمنون بأفكارها الخرافية التي تعيق التقدم وتلقي بهم في الظلمات، لذلك يسلم بين Paine

[1]–**Thomas Paine**, Op.cit. p.

[2]Ibid, p. 10

بعدم وثوقه في تلك الديانات، إذ يتخذ سبيلا غيرها ألا وهو ذلك العقل الذي يثق به دون غيره من الأشياء، حيث قال في هذا الصدد: "إن العقل هو أمعن سلاح ضد كل أنواع الخطأ ولم يحدث أبدا أن استخدمت سواه وإنني واثق أنني لن أثق –مستقبلا– في سواه".[1]

فالعقل إذا كما اصبح شأنه منذ ديكارت، رائد العقلانية في العصر الحديث، وكما بات أمره لدى فلاسفة التنوير، هو مرجع بين Paine في تسيير زمام الأمور والتخلص من قيود الماضي، وهو سلاح ضد كل ما يعيق السير نحو الكشف عن المطلق واليقين، وبذلك كان العقل وسيلة لبلوغ السعادة.

ولم يكن بين Paine أول من تعرض للدين بالنقد ولا أول من دعا إلى فصل الدين عن السياسة، وقد كان **سبينوزا***، أو من طالب بإبعاد رجال الدين عن السياسة ذلك أن تدخلهم في الحياة السياسية لا يجلب إلا الكوارث وإشعال نيران الحروب لذلك ذهب سبينوزا إلى القول بهذا الصدد: "إن إله التوراة هو ملك اليهود، والإله الحق لا يتدخل في السياسة لنصرة قوم ضد قوم، فكل الأقوام مخلوقات الله"[2] فالعقل إذا هو كما يرى بين Paine سلاح ضد كل ما من شأنه يخيف ويهدد أمن البشرية، فهو منبع الأمن والسلام ومخرج من الظلمات إلى النور، فبالعقل نتخلص من الخرافات والأساطير ونتغلب عن الأهواء ونبلغ الحقيقة واليقين، يشاطر توماس بين هنا معاصريه من التنويريين إيمانهم بالعقل والعلم لوضع حد للحروب ونشر السلم بين الأمم وتحقيق تقدم البشرية على أن الظاهرة الاستعمارية التي أفرزها التطور الذي حدث في الغرب، وكذا الحربين العالميتين الأولى والثانية أثبتت أن العقل قد يكون وسيلة استعباد وتدمير أيضا، ولذلك نجد أنفلسفته ما بعد

---

[1]–Thomas Paine, Op.cit. p.03

[*] **سبينوزا** (1632–1677): فيلسوف هولندي يهودي الأصل، دو نزعة عقلية، أهم كتبه: الأخلاق، رسالة موجزة في الله والإنسان وسعادته

[2]–**راتب الحوراني**، مرجع يبق ذكره، ص.44

الحداثة قد أخضعت العقل للنقد والتفكيك، شأنه شأن ما أسميته بالسرديات الكبرى، مثل التطور والحقيقة وغيرهما من المقولات الأساسية لفكر التنوير.

توجد نقطة هامة يجدر الإشارة اليها تتمثل في وجود مفكرين تنويريين قبل عصر التنوير بزمن طويل. ويقصد بهم المفكرون الذين ظهروا في النصف الثاني من القرن السابع عشر وبدايات الثامن عشر من أمثال: مالبرانش، سبينوزا، جون لوك وغيرهم من الفلاسفة الذين ظهروا قبل ظهور كتابات التنوير الكبرى على يد فولتير، ديدرو، روسو وتوماس بين... إلخ. فنحن نلاحظ مثلا بأن سبينوزا قد سلم بأفكار تنويرية قبل عصر التنوير، أفكار تتقارب مع أفكار بين Paine وغيره من فلاسفة التنوير، خاصة فيما يخص موقفهم من معتقدات الكنيسة ومن الدين عامة. ففي كتابه الشهير الذي يحمل عنوان "مقالة في اللاهوت والسياسة" وقد ظهر عام 1670، يقول سبينوزا كلاما خطيرا يزعزع المجتمع المسيحي الذي كان يعيش فيه. لذلك لم يوقع الكتاب باسمه ولم يذكر فيه اسم الناشر خشية رد فعل الكنيسة. ولقد وردت في ثنايا الكتاب الفكرة التالية: "ينبغي أن نحذف جميع العقائد التقليدية ونبتدئ بالتفكير من نقطة الصفر، أي بشكل جديد كليا. وقال إن الأشياء وصلت إلى درجة لم نعد نستطيع فيه التمييز بين أصولي مسيحي، أو يهودي أو وثني، فجميهم متعصبون ويفهمون الدين على غير حقيقته.

وبما أن المعتقد فقد تأثيره على الأخلاق، فإن الروح فسدت".[1] وحسب رأيه فإن رجال الدين استولوا على الدين والعقيدة المقدسة واستخدموها لإشباع جشعهم ومآربهم المادية.

كما آمن سبينوزا بالعقل فقال بشأنه: "من هذا العقل ينبغي أن ننطلق لكي نؤسس مجتمعا آخر أكثر حرية وإنسانية"[1]، فهو يرى بأن الدين المسيحي يجعل تابعيه يسيرون

[1]– **هاشم صالح**، مدخل إلى التنوير الأوربي، (ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005)، ص. 195.

وفق أحكام متوارثة تحول البشر إلى وحوش عن طريق التعصب، وتحرم الناس من استخدام عقولهم بشكل حر وتختفي فيهم شعلة العقل البشري.

فقد سيطرت تلك الخرافات على عقول الشباب وأصبح الشعب يبدو لا عقلانيا، ذلك لأن قادته الأصوليين كانوا يتلاعبون بعقول الناس، إلى أن أصبح الشعب يناضل من أجل عبوديته كما لو كانت هي الحرية. هكذا شاع حسب رأيه الشقاق والنفاق والحسد والغيرة والأحقاد في المجتمعات التي تسيطر عليها الديانان.

ونرى كذلك بأن رجال الدين من كهنة وحاخامات يستخدمون المعجزات والخرافات لكي يسيطروا على عقول العامة.

ومن اجل الخروج من هذه الحالة لابد من اللجوء إلى ملكة العقل وتطبيق المنهجية العقلية من أجل التخلص من الخرافات والأوهام التي أتت بها تلك الديانات. فسبينوزا يدعو إلى إعمال العقل شأنه في ذلك شأن توماس بين فهما يدعوان إلى التأمل في هذا الكون (الخلق) ذلك أن المعجزة الوحيدة التي صنعها "الله" هي هذا الكزن المنظم المتناسق الذي خلق على احسن تقويم وزود بقوانين علمية لا يحيد عنها قيد شعرة. فالله يحكم عن طريق العقل لا عن طريق الخرافات والأوهام. وعليه فإن عقل الإنسان كما قال بين Paine وسبينوزا، هو الوحيد الذي به يتغلب على تلك الخرافات.

وفي البحث عن الله لسنا بحاجة حسب بين Paine إلى وسيط أو ديانات، بل إن السبيل الوحيد الذي يجعلنا نصل إلى فكرة الله هو التأمل يفي الخلق، وهذا التأمل لا يكون إلا عن طريق ملكة العقل الذي قال عنه ديكارت أنه أعدل قسمة بين الناس. وبذلك لا يمكن لنا أن نوحد أفكارنا عن الله إلا من خلال الخلق كما يقول بين Paine في كتابه عصر العقل Age of reason مؤكدا بأن الخلق (الكون) يتحدث لغة عالمية (كونية) وأنه

---

[1]–**المرجع نفسه**، ص. 196.

كلمة الله (الكون) التي توحي للبشر كل ما هو ضروري لمعرفة اله: "أتريد أن تتأمل قوته؟ إنها تتجلى في عظمة خلقه، أتريد أن تتأمل حكمته؟ إنها تتجلى في سنن الكون التي لا يعتريها تبديل والتي تحكم الكل الذي لا يحيط به أحد. أتريد كرمه؟ إنها باختصار أتريد أن تعرف الله؟ ابحث عنه في الخلق لا في الكتاب المقدس المسيحي".[1]

لهذا نجد بين Paine يخصص الجزء الثاني من كتابه "عصر العقل" لتوجيه نقد لاذع للكتاب المقدس الذي كان عزيزا على الشعوب والحكومات الأوربية.

التسليم بوجود الله دون الإيمان بالديانات أمر يجعلنا نتحدث عن الفلاسفة اللذين سبقوا بين Paine إلى هذه الفترة، وعلى رأسهم أكبر فلاسفة التنوير، الفيلسوف الفرنسي فولتير[2*] (1694-1778) الذي كرس حياته كلها لمحاربة التعصب الديني، حتى أصبح اسمه يستنجد به الناس في كل مكان في العالم، كلما ازداد التزمت والإكراه في الدين. كان فولتير ربوبيا إن جاز التعبير، حيث أنه يختصر عقيدته في مبدأ أساسي واحد هو "الإيمان بوجود خالق للكون ولكن من دون الاعتقاد بالوحي".[3]

فالله قد خلق الكون وذلك يمكن أن نستخلصه عقليا دون اللجوء إلى الوحي أو الديانات، فلا يمكن أن يوجد كون بدون خالق. فالمؤمن عقليا شخص مقتنع تماما بوجود كائن أعلى بقدر ما هو جبار صانع وجميع الكائنات الأخرى حية، حساسة، مفكرة مما يعني أن الله مصدر كل جماد أو نبات أو حيوان أو إنسان. هذال ما نستخلصه من بين Paine خلال تمجيده للعقل ودعوته إلى التأمل في الخلق لمعرفة الله.

---

[1] Thomas Paine, Age of reason, Op.cit, p.

[*] **–فولتير** (1394-1778): فيلسوف فرنسي

[2] **هاشم صالح**، مدخل إلى التنوير الأوربي، مرجع سبق ذكره، ص. 227.

لقد كانت المعتقدات الدينية سبب ما عاشته أوربا من نزاعات دينية، وهذا ما أدى إلى نشوب الصدامات وارتكاب المجازر وإشعال الفتن والحروب الأهلية التي لم تتخلص منها أوربا إلا بعد أن طرح فلاسفة التنوير مفهوما يتجاوز كل العصبيات الطائفية أو المذهبية الضيقة فقد كان بين Paine شأنه شأن فلاسفة التنوير يريد أن يعيد للفلسفة مكانتها، من أجل أن يصبح العقل هو سيد الموقف، وليس تراث الأقدمين الذي يفرض نفسه من فوق بهيبته القدسية التي رسخها الزمن.

## المبحث الثاني:نقد الكنيسة

من الطبيعي أن يمتد نقد الدين من طرف توماس بين نقد الكنيسة التي كانت تنتشر تعاليم خرافية ، وتتلاعب بعقول الشباب المتعطشين للعلم والمعرفة، ولقد ذهب غريم*إلى القول في هذا الشأن: « إن تاريخ البشرية سيكون أبديا الشيء نفسه.....فالخرافات والتعصب الديني ليسا فقط وبائين يجرهما اللاهوت المسيحي على إثره بالضرورة، وإنما هما مرضان مترسخان فيها ويستعصى علاجهما» [1]. لقد كانت الكنيسة تعتمد على فن البلاغة والخطاب تستخدمها من أجل إقناع الشباب المتعطشين للعلم، تعلمهم وترسخ في أذهانهم أفكارا مغلوطة، وذلك مقابل أجور يدفعها أولئك الشباب الكنيسة، إذ أن هذه الأخيرة كانت تقوم بالمتاجرة بالعلم والمعرفة.

كما أن الكنيسة كانت ترفض كل أفكار تخالف أفكارها، لذلك فهي تعاقب كل من يأتي بأفكار جديدة، ولعل أكبر دليل على ذلك هو قليلي الذي أعدمته الكنيسة لأنه أتى بفكرة جديدة تخالف أفكارها، هي فكرة دوران الشمس حول الأرض. كما أن الكثير من الناس أحرقوا أو قتلوا بتهمة الخروج على المسيحية أو عدم التقيد بشعائرها وطقوسها. فالكنيسة قد قتلت واضطهدت.

فلاسفة ومفكرون من غير حق، بل فقط لأنهم أتوا بأفكار وتعاليم جديدة تخالف تعاليمها هي، لذلك أصبح البشر حينها مقيدين محرومين من نعمة العقل التي منها الله لهم، وأصبحوا تابعين وخاضعين لتعاليم خرافية ولهيمنة رجال الدين الأصوليين.

غير أننا نلاحظ بأنه كلما ازدادت "الكنيسة" في تعصبها وممارساتها الشنيعة على الأفراد الخاضعين لها، كلما ازداد الفلاسفة حماسة في الهجوم عليها والوقوف ضد

---

[1]– **هاشم صالح**، مدخل إلى التنوير الأوروبي، مرجع سابق ذكره، ص144.

تعاليمها الخرافية، ويقول توماس بين بشأن الكنائس معبرا عن رفضه إياها: «إنني لا أؤمن بعقائد اليهود ولا عقائد كنيسة روما ولا كنيسة الاورثوذكسية الشرقية (الكنيسة اليونانية ولا عقائد المسلمين)(الكنيسة التركية–Turkish Church) ولا الكنيسة البروتسطنتية، ولا أي كنيسة أو مؤسسة دينية أعرفها، فعقلي هو كنيستي my own mind is my own church»[1]

فتوماس بين يمجد العقل الذي يعتبره سلاح ضد كل أنواع الخطر ويؤكد على رفضه لكل الكنائس، وهنا يتوافق مع فولتير الذي يؤكد هو أيضا مثل بين Paine على مدى رفضه للكنائس وعلى هذا فهو «يحقد وبصورة خاصة على الكنيسة الكاثوليكية وعلى كل عقيدة لا تعرف التسامح وتضع الإيمان فوق العقل»[2] إذ أن فولتير يرى بأن الكنيسة الكاثوليكية هي مصدر الشقاق والبطش، ويدحض كل ما من شأنه ينكر العقل ويتجاهله وبذلك فكل من بين Paine وفولتير ينتقدان الكنائس ويمجدان العقل، كما ذهب إلى ذلك ديكارت»

من قبلهما، الذي يرى بأن العقل ينبغي أن يكون المرجع في كل شيء، فلا شيء ان يفلت من تفحصه، ولا شيء ينبغي أن يقبل قبل أن يوزن بميزان العقل. فهذا الكلام ينطبق على أقوال توماس بين وغيره من فلاسفة التنوير، فالعظمة عند هؤلاء المفكرين وليست لأولئك الذين يهيمنون على الناس عن طريق العنف والقوة المحصنة، ويحولونهم إلى عبيد مثلما كانت تفعل الكنيسة من هنا تبرز أهمية رجال من طينة نيوتن وقاليلي وسقراط وغيرهم ممن كرسوا حياتهم للكشف عن الوجه الحقيقي للكون بالاعتماد على العقل والعلم وليس على الخرافات والأوهام والمتاجرة "بالعلم" كما تفعل الكنائس القروسطية، حسب

---

[1]–**Thomas Paine** ;Age of Reason, Op, cit ; P02.

[2]–**أندريه كرسون**، فولتير، حياته– آثاره–فلسفته، تر:د.صباح محي الدين،(ط1، منشورات عويدات، بيروت– لبنان، 1961، ص47)

توماس بين وغيره من فلاسفة التنوير، يقول بين Paine:« الكنائس كمؤسسات وطنية، لا تبدو لي أكثر من كونها بدع بشرية أقيمت لإرهاب البشر واسترقاقهم ولاختيار السلطة وتحقق المكاسب»[1] إذن حسب توماس بين الكنائس تعمل من أجل تحقيق مصالح رجال الدين المهيمنين على السلطة، وذلك على حساب مصالح البشر التابعين والخاضعين لتعاليمها ، من عبيد وفلاحين، وتجار وصناع، وغيرهم من أفراد الطبقة الكادحة فالهيمنة والسلطة هما غاية الكنيسة، من هنا نفهم لماذا سعى بين Paine إلى دين لا وساطة فيه بين الإنسان والله، دين بلا وحي ولا كنيسة ولا مؤسسات أخرى خليقة بأن تتحول إلى أداة هيمنة واستغلال وسيطرة باسم الدين.

وينبغي التوضيح بأن الفلاسفة، بوصفهم نخبة مثقفة، كانوا يمثلون أقلية، بحيث أن جحافل الشعب كانت تقف وراء رجال الدين، ولذا السبب كان الفلاسفة يتقدمون مقتنعين إذا جاز التعبير، ففولتير لم يكن يوقع معظم كتبه، بل وكان ينكرها بمجرد صدورها ويحلف بأغلظ الإيمان بانها ليست له.

كما ان ديدرو كان يخبئها في أدراج مكتبه لكي لا تنشر إلا بعد موته. كذلك بين فهو لم يكتب اسمه على كتابه الحس العام Common sens بل كتب بريطاني، فقد كان يغش رجال الكنيسة مرعبا، وسيفهم كان مسلطا على الأرواح والعقول.

وأكبر دليل على بطش الكنيسة هو عندما نشر فولتير–الوسائل الفلسفية أو الرسائل الإنجليزية–وكان ذلك نشرا سريا. وقيل بانها اشتملت على احتجاج على معاملة الكنيسة لجثمان "أدريين له كوفرور" التي حرمتها ونبذتها الكنيسة لأنها ممثلة تراجيدية. تلك الرسائل الفلسفية سرعان ما أصبحت منارا للإستنكار على إثر تصرفات خاطئة، ووشايات

[1]– Thomas Paine ;**Age of reason**, Op, cit ; P02.

ومكر حاق بصاحبه، وأحيل الكتاب إلى برلمان باريس وحكم عليه بالحرق، وألقي بصاحب المكتبة (جور) في الباستيل وطلب من الكاتب الاعتذارو التخلي عن اراءه.

وقد كان شعار فولتير هو «لنسحق الوغد»[1] حين يهاجم الكنيسة الكاثوليكية وخرافاتها وتعصبها وقد ذهب إلى القول «بأن التعصب إذا قورن بالإيمان بالخرافات كالهذيان إذا قورن بالحمى وكالغيظ إذا قورن بالغضب»[2] ، ومن خلال تجربته الإنجليزية يؤكد فولتير بأن "التعصب الديني" هو أكبر الشرور التي تعاني منها فرنسا، لذلك يدعو إلى تخليصها منه، بأي شكل من الأشكال. فهذا التعصب هو المسؤول من وجهة نظره، عن تخلقها الحضاري وعن صورتها السوداء في الخارج، ولا يمكن تخليصها منه إلا ببث روح العلم الحديث، لكي تحل تدريجيا محل العقلية الطائفية المذهبية المسيطرة تاريخيا.

لهذا السبب ركز فولتير وآخرون على تقبل أفكار فرانسيس بيكون وجون لوك وإسحاق نيوتن، وبقية الأفكار العقلية والفلسفية النيرة، فقد كان يعلم بأن من يربح المعركة الفكرية سوف يربح المعركة السياسية لاحقا عندما تتضح الظروف.

نستنتج مما سبق بأن أفكار فولتير تتقارب مع أفكار توماس بين بحيث يمكن القول بأنهما وجهات لعملة واحدة، وفيما يخص قصة المسيح يذهب بين Paine إلى القول :«بأن حكاية كونه ابن الله ليست سوى خرافة مشتقة من خرافة شائعة بين الوثنيتين»[3] وبين Paine لا ينكر بأنه كان معجبا بالمسيح كرجل وبأنه كان مقتنعا بأن الأخلاق والقيم التي بشر بهما وطبقها كانت خيرة إلى اقصى حد ولكن التسليم بأن المسيح ابن الله أمر مستحيل في نظره.

---

[1]–**فولتير**، حياته–آثاره–فلسفته، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]–المرجع نفسه، ص123.

[3]– Thomas Paine ;**Age of Reason**, Op, cit ; P 04.

ويوضح بين Paine بأن كل الرجال المتميزين الذين عاشوا في ظل الميثولوجيا الوثنية كرروا الزعم بأنهم أبناء الآلهة، وعلى هذا الأساس بدت لهم فكرة أو حكاية المسيح ابن الله ليست غريبة ولا مدهشة ولا فاحشة وإنما هي مجرد أفكار متماشية مع آراء وعقول اليهود. ولأنها كانت منتشرة بين غير اليهود فهم وحدهم الذين آمنوا بها، أما اليهود اللذين احتفظا بالإيمان بالله وحده لا شريك له فكانوا يرفضون دائما الميثولوجيا الوثنية ولم يوافقوا أبدا على هذه الحكاية، أي على المسيح ابن الله. وعلى هذا الأساس يرعى بين Paine بأن الميثولوجيا المسيحية ليست سوى الميثولوجيا الوثنية في شكل جديد، إنها لا تعدوا أن تكون تكرار للميثولوجيا الوثنية.

وبناء على ذلك يرى بينPaine بأن فكرة التثليث أو وجود أرباب أو أقاليم ثلاثة ظهرت بعد ذلك ليست سوى تحقيق او تنقيع للتعددية ظهرت بعد ذلك ليست سوى تحقيق أو تنقيع للتعددية السابقة التي كانت تقول بوجود نحو عشرين ألف أو تلاثين ألف رب. وقد حل تمثال مريم (العذراء) محل تمثال ديانات القسيسة Diane of Ephesus، وحل ضم شخص ما إلى قائمة القدسين محل تأليه أو تعظيم الأبطال. فالمؤمنون بالأساطير(الميثولوجيا) لديهم آلهة أو أرباب لكل شيء، والمسيحيون المؤمنون بالأساطير عندهم قديسون لكل شيئ، وأصبحت الكنيسة مزدحمة بهمكما كان الباثيون Pantheon مزدحما بالآلهة. فالنظرية أو العقيدة المسيحية لا تختلف إلا قليلا عن وثنية الميثولوجيين القدامى بعد تحويلها لتخدم أغراض السلطة والدخل، أي الاقتصاد. ويبقى على العقل أن يبطل هذا الدجل المبهم.

يعتقد بين Paine بأن السبيل الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه تلك العقيدة المسيحية التي أصبحت العقيدة الرسمية للسلطة الكنسية هو العقل الذي هو أقوى سلاح

ضد كل تعصب ديني او تعسف وذلك كما يرى بدورة فولتير القائل:« ليس للإنسان المفكر إلا معبود واحد اسمه العقل»[1]

ومثل **جون ميلتون J. Milto**[*] كان توماس بين Thomas Paine مفتونا بموضوع الشيطان، وكان الشيطان أو إبليس ملكا أدخل جهنم لمحاولته الإطاحة بالعرش. وفي جهنم ظل يعاني طوال الوقت بلا نهاية، ومع هذا فلا بد أن يهرب من هذه النار التي لا تخمد في وقت أو آخر، لأنه استطاع غواية الناس بأكثر الطرق التواء. لقد استطاع أن يقدم المعرفة لحواء ولنصف عالم المسيح، ويعجب بين Paineمن لن الميثولوجيا المسيحية قد أضفت على الشيطان شرفا كبيرا. لأنها تفترض أنه أجبر الله عز وجل على إرسال ابنه المسيح لبلاد اليهود ليصلب. وذلك ليعيد له على الأقل جزء من أهل الأرض كانوا على علاقة حب مع الشيطان. ورغم صلب المسيح فلا زال الشيطان يحتفظ بكل الممالك غير المسيحية بل وله ملايين من الأتباع في الممالك المسيحية نفسها. ولكن بين Paine يرى أن هذه الحكايات تصلح للأطفال الحضانة وللكبار اللذين أنهكهم البحث عن الخبز والزبد وأعياهم المرض وأرهبهم الموت. فباع لهم اليهود أوهام الوعود الموعودة.

كل هذا جعل بين Paine يتساءل: "هل أن مخترعو هذه القصة قد رووها بأسلوب مخالف يعني جسدوا صاحب السلطة الواسعة وهو يجبر الشيطان على اتخاذ هيئة يعبان عقابا له على خطاياه ؟ لو كان الأمر كذلك لكانت القصة أقل غموضا وأقل تناقضا، ولكن عوضا من هذا جعلوا الثم ينتصر، وصاحب السلطة يسقط"[2]وبالنظر إلى اختلاف بين Paine مع عدد كبير من التعاليم الكنسية الراسخة اطلق على كتابه "عصر العقل Age of reason" تسمية "إنجيل الإلحاد".

---

[1]– **فولتير**، حياته–آثاره–فلسفته، مرجع سبق ذكره، ص43–44.

[*]**جون ميلتون J. Milton** شاعر وعالم إنجليزي من القرن السابع عشر وهو من أبرز شعراء الأدب الإنجليزي

[2]Thomas Paine, Age of reason, op.cit, p. 06.

ولم يكن فلاسفة التنوير كـــ **بين** Paine أو فولتير وحدهم الذين نقدوا الكنيسة وتعاليمها، بل أيضا غيرهم ممن لا يمكن إدراجهم ضمن حركة التنوير، مثل الفيلسوف توماس هوبز الذي كتب في مؤلفه التنين Léviathan الصادر عام 1640 يقول: "كما كان يوجد في كنيسة اليهود عدد من الأنبياء الكذابين، الذين كانوا يبحثون عن اجتذاب تأييد الناس عبر اختلاف الأحلام والرؤى، كذلك وجد في الكنيسة المسيح، علماء يحاولون اجتذاب تأييد الناس عير العقائد الغربية والخاطئة".[1]

كما أنه رفض فكرة ثنائية الجسد والروح مما أثار غضب الكنيسة ورجال الدين، وفي القسم الرابع من "التنين" المسمى "مملكة الظلام" تهجم على السلطة البابوية فأغضب ذلك اليسوعيين الفرنسيين والكاثوليك* الشيء الذي يحيلنا إلى مشروع هوبز السياسي الوارد في كتابه "الليفياتان" وخاصة الفصل (42) منه الذي يهدف إلى القضاء على الركيزة الايديولوجية لمزاعم الكنيسة في امتلاك السلطة المدنية المطلقة وممارستها داعيا إلى تقييد صلاحياتها وسلطاتها المطلقة ضمن تعاليم الديانة المنزلة المسموح بها.

[1] **توماس هوبز**، الليفياتان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانات حبيب حرب وبشرى صعب، (ط1، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي، 2011)، ص. 561

***الكاثوليك(الكنيسة أي الجامعة):** هي الجماعة التي أسسها سيد المسيح ورتب مؤمنيها تحت سلطات الرسل والأساقفة من بعدهم، برأسهم القديس بطرس هامه الرسل والحبر الأعظم خليفة، وهي تتفرع في حدة الإيمان والسلطة، إلى طوائف تتباين بطقوسها ولغاتها.

# الفصل الثاني:

# نقد الاستبداد

يمثل موضوع الاستبداد أحد أهم موضوعات الفكر الفلسفي السياسي الغربي لاسيما عند أصحاب الفكر الليبرالي، على غرار "توماس بين" T.Paine فقد أثار "**بين Paine**" ضجة كبيرة أدت إلى إحداث تغيير كبير وذلك من خلال نقده الاستبدادي الذي تجسد في أشكال الحكم المطلق والملكي والحكم الوراثي، فهذا النوع من الحكم يقلص حسب رأي "بين Paine من حرية الأفراد والشعوب ويجعلهم خاضعين تحت نيل الحكام انطلاقا من كل هذا فما هو موقف "بين Paine" من الاستبداد؟ وعلى أي أساس عارضه؟

## المبحث الأول: نقد الملكية والخلاف الوراثية

يوجه "توماس بين" Thomas Paine نقدا لاذعا وهجوما عنيفا للحكومات المونـاركية إذ يرى أن الحكومات الأولى التي وجدت في العالم كانت حكومة الملوك التي سبق وذكرتها والتي لم تكن حكومة ملك واحد، وهذا ما دفع بـــ"توماس بين" إلى القول: «إن حكومة الملوك كانت هي الحكومة الأولى التي ظهرت في العالم بواسطة الوثنيين، وأن شعب الله المختار قد سار على هذا النحو، وكذلك فعل العالم المسيحي».[1] انطلاقا من هذا نجد أن "بين Paine" يعتبر النوع الغيب الذي هو من أنواع المونـاركية التي سادت في انجلترا سخفا وهراء، لأنه يتكون من حاكم مونـاركي واحد هو الملك، ومن **طبقة أرستوقراطية*** متسلطة. ولرأى أن هذا النوع من الحكومات لا ينتج عنه أي قدر ولو ضئيل من الحرية.

كل هذا يجيلنا إلى موقف "بين Paine أكبر مهاجم ورافض لها، وذلك يظهر من خلال تطلعنا على أهم أفكاره التي وردت في ثنايا كتابه "**عصر العقل Age of reason**" ويشير ويؤكد بأن هذا النوع من الحكومة هو مصدر الانهيار ومتبع الشر والحروب.

وإذا كان "بين Paine" يرفض حكومة الملك فهو بالتالي يساند رأي "**كروموي**ل**" الذي يعارض بدوره سلطة الملك ويعطي بديلا آخر غيره.

وإذا نظرنا إلى الفكر الغربي الحديث قبل ظهور "توماس بين" Thomas Paine، خاصة فيما يخص النقطة التي نحن بصدد الحديث عنها أي "حكومة الملك" ونقد "بين" لها، سوف نجد أفكار وآراء تتشابه وتتقارب مع أفكاره وآرائه خاصة عند "جان جاك

---

[1]-**Thomas Paine**, Common Sens, (1er éd, Philisophia, 1776), p.101.

(*)-**طبقة أرستوقراطية:** هي تلك الطبقة البورجوازية أو الطبقة الراقية التي استولت على السلطة خلال القرون الوسطى.

(**)- **كروموي**ل(1599-1658): سياسي إنجليزي حكم عليه بالإعدام 1649 أخضع إرلندا وتولى الحكم بصورة ديكتاتورية 1654.

روسو* الفيلسوف الذي أتى بفكره في غاية العمق هاجم بها أنصار الحكم المطلق** أمثال "توماس هوبز". فقد جعل "روسو" Rouseau السيادة ليس في يد الملك أو الملوك بل في يد الشعب، غايته من وراء ذلك تحطيم السلطة الملكية المطلقة، فالحق أن "روسو" إذن جعل من حق الشعب صاحب السيادة، وعلى هذا «فالشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية وسلطة الحكومة، وما هي إلا سلطة تنفيذية، فهي لا تستطيع أن تصدر أي قانون، فإنما الشعب هو الوحيد الذي له هذا الحق، فالقانون عند "روسو" يصدر عن الإرادة العامة La volonté générale».[1] وهكذا نجد أن "روسو Rouseau عارض سيادة الملك المطلقة شأنه في ذلك شأن "توماس بين".

وبشأن صلة اليهود بالنظام الملكي، ودورهم في انتقالهم إلى المسيحية يضيف إلى ما سبق ذكره بأن اليهود كانوا يعيشون في حالة عبودية إقطاعية على يد الرومان أرادوا التخلص من العدوان وإبعاد الظلم عليهم ذلك أن «البشر كانوا يهيمون على وجوهه في الغابات والحقول إلا أن علمتهم التجربة ضرورة الحكم فاختاروا عندئذ بعض منهم ليحكم الآخرين»[2] ، فاليهود سئموا من تلك الحالة التي يعمها الخوف جراء العبودية والرّقى المسلط عليهم وقتها فسعوا إلى تعيين حاكم وكان ذلك سعيا وراء وهم قومي. وكان شكل حكومتهم حتى ذلك الوقت يشبه نوعا من الجمهوريات يديرها ويسير شؤونها قاض وشيوخ القبائل، ونجد بأنه لم يسبق أن كان لديهم ملوك ومن المستحيل أن يطلقوا هذا الاسم أي "ملك" على شخص آخر ما عدا "الرّب" الذي هو الوحيد الذي يستحق تلك التسمية.

---

(*)**جان جاك روسو J.J.Rousseau**(1712-1778): فيلسوف فرنسي من أشهر فلاسفة القرن الثامن عشر، هو أحد فلاسفة العقد الاجتماعي من مؤلفاته نجد "العقد الاجتماعي" "Du contrat social".

(**)**الحكم المطلق:** هو نظام الحكم الملكي المطلق، هي المعنية بنوع النظام وتكون السلطة في يد شخص واحد الملك من أشهر مؤيديه هو توماس هوبز.

[1]-**اسماعيل علي سعد**، دار الدراسات في المجتمع السياسي، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988)، ص149.

[2]-**إميل براهمية**، تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، تر: جورج طرابشي، (ط2، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1983)، ج4، ص.180-181.

تعتبر الملكية في الكتاب المقدس إحدى خطايا اليهود، استحقوا بسببها لعنة حلت عليهم، ومن يجدر بنا سرد أهم أحداث تلك "الخطيئة" فـــ"جدعون" قد تمكن من تخليص بني إسرائيل من قهر المديانين وذلك بتجهيزه جيشا صغيرا سمح له تحقيق النصر ، ونتيجة هذا الانتصار أراد اليهود تعيينه ملكا عليهم هو وأبناء أبناءه ولكن "جدعون" رفض الطلب وأجابهم بأن الله أي الربّ هو ملكهم وبأنه لا ينكر معروفهم، ولكن ينكر حقهم في منحه هذا المنصب، متهما إياه في أن واحد بالجحود والخروج عن طاعة الله.

ولكن اتهام اليهود بالجحود والخروج من طاعة الله ملك السماء لم ينفع معهم لأنهم بعد مرور مائة وثلاثين عاما على الخطيئة الأولى تجرؤا على ارتكاب خطيئة أخرى إذ نجد أنه بعد البدعة التي جعلتهم يتبعون العادات الوثنية، طلبوا من "صموئيل" أن يجعل لهم "ملكا" وهذا ما جعل "توماس بين" يذكر في كتابه "المنطق السليم" بأن أهداف اليهود كانت خبيثة وقلوبهم غير صافية إذ بدا أن هدفهم هو أن يكونوا مثل الشعوب الأخرى الوثنية لكن الأمر كلن عكس ذلك إذ ارادوا من وراء ذلك مخالفتهم قدر المستطاع. وهذا ما أدى إلى غضب الرّب عليهم حسب "بين Paine"، فقد تركوه وذهبوا لعبادة آلهة أخرى غيره. ولذلك اسند "الرّب" الرذيلة والرشوة والبذخ والترف إلى الملوك ذلك أنه « إما أن يكون رب العالمين قد بين هنا صراحة رفضه للحكم الملكي وإما أن يكون الكتاب المقدس كاذبا»[1].

وقد اشار "توماس بين T.Paine" إلى هذه الخطيئة رغبة من أن يبين بأن صفة الملك لا تسند إلا للرّب العالمين أي ملك السماوات، فلا يوجد ملك غيره ومطالبة اليهود بتنصيب ملك عليهم يعتبر شركا بالله، فقد تركوا عبادة الله واستبدلوه بعبادة آلهة أخرى*.

---

[1]-**توماس بين:** المنطق السليم، تر: محمد ابراهيم الجندي، (ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة 2012)، ص.18.

(*)-إن فكرة رفض الحكم الملكي كانت موجودة في بعض أجزاء الكتاب المقدس: ﴿قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون﴾الآية 34 من سورة **النمل.**

وهذا ما كان يلح اليه **"توماس بين".**

ويرى "بين Paine" بأن الملوك الأولين قد أتوا إلى السلطة إما بالقرعة وإما بالانتخاب ومإما بالاغتصاب. وسواءا تم تعيين الملوك بالقرعة أو بالانتخاب فإنه تنتفي هنا فكرة التعاقب الوراثي. ولكن الأمر يكون على عكس ذلك فيما يتعلق بالمغتصبين، فهؤلاء يورثون حكم الدولة لأبناءهم من بعدهم حتى لو كانوا أغنياء أو شريرين مما يخلق جوا كئيبا خانقا.

وبعدما انتهى "بين Paine" من تحديد شرور الحكم الملكي يضيف إلى ذلك شرور **الخلافة الوراثية*** وكما كانت الأولى إهانة لكرامتنا ومذلة وفقدان لشخصيتنا، فكذلك الثانية فهي تعتبر عبء على الأجيال. فإذا ما انطلقنا من فكرة منطقية وبديهية كما يرى "**بين Paine**" وهي أن الناس ولدوا جميعا متساوين يصبح أمر التسليم بفكرة أن الناس سواسية أمر لا مفر منه. فكيف يمكننا القول، كما يضيف "**بين Paine**" مجادلا في قضية المشروعية المتعلقة بنظام الحكم الملكي، بوجود شخص وتحكم عليه على أنه وال أو قائد له الحق في أن يحكم الآخرين هو وأولاده، فعلى أي أساس تم اختيار ذلك الشخص وتم تفضيله على بقية الأشخاص مع أنهم خلقوا سواسية؟ فمن غير العدل أن تكون عائلته مختلفة مع العائلات الأخرى وتتبوأ أفضلية أبدية تجعلها في قمة سامية متفرقة على الآخرين، خصوصا وأن هؤلاء الأشخاص الذين يستولون على الحكم الوراثي قد يكونون أغبياء، لا يستحقون تلك المكانة كل ذلك يشيع جوا غير عادي في المجتمعات فتتدهور الأحوال وتشتعل نيران الحروب الأهلية، هكذا يصل "بين Paine" إلى إظهار عدم توفر مبدأ المشروعية في نظام الحكم الوراثي.

ولقد استدل "توماس بين" على صحة ما ذهب إليه وعلى أن الحكم الوراثي هو شر في حد ذاته وحماقة يكون "الطبيعة" دليل على ذلك مشيرا إلى: «رفض الطبيعة نفسها له،

(*)-**الخلافة الوراثية:** وهو أن يكون الحكم في يد عائلة أو عشيرة أبدية. حيث يحكم الأب ثم ابنه ثم ابن ابنه هكذا دواليك.

وإلا لما حولته في كثير من الأحيان إلى مهزلة ساخرة بمنحها "حمارًا على أنه أسد"»[1]، ونلاحظ هنا كيف أن "بين Paine على غرار غيره من التنويريين يؤسس فلسفته السياسية على مبدأ الطبيعة، وكيف أن هذه الطبيعة ذات أساس عقلاني، كما عند غيره من فلاسفة التنوير ونفهم من هذا أن الطبيعة نادت بالمساواة وبعدم التفاوت بين الأفراد. وهذا يحيلنا إلى **جان جاك روسو J.J.Rouseau** وإلى كتابه المشهور "أصل التفاوت بين الناس" Discours sur l'orihine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes"[2] حيث يدعو إلى "حب الطبيعة" والعودة إلى أحضانها، كما يؤكد فيه على ضرورة المساواة والحرية المطلقة. فالطبيعة إذا ضد كل تفاوت يتسبب في نظام الرّق والطبقية فتنحصر السلطة والحكم في يد فئة تتعالى على الفئات الأخرى وتجعل من نفسها أقوى وأنبل بالمقارنة مع الآخرين فتستولي على مصالح الآخرين وتعمل على حسابهم فينتشر الفقر وتتكاثر فيما بين الناس فتظهر صراعات حول المصالح فتتولد بذلك حروب أهلية، ليصل في الأخير إلى القول بأن هذه الحالة لا تتوافق مع حالة الطبيعة الأولى التي تؤيد المساواة بين البشر وترفض كل أشكال التفاوت الذي يتسببه ذلك الحكم الوراثي المعادي لأحكام الطبيعة.

أما الحجة العقلية الثانية التي يأتي بها "توماس بين Thomas Paine"لتبيان تهافت النظام الملكي الوراثي فتتمثل في قوله بأن مالك مظاهر التبجيل والتكريم في البداية لا يملك بالضرورة صلاحية منح حقوق يسري مفعولها على الذين يأتون بعده في الأجيال اللاحقة فالتسليم بحسن أخلاق الرّجل الأول لا يؤدي بالضرورة إلى التسليم بحسن أخلاق الرّجل القادم أو اللاحق الذي يرث منه الحكم. وبالتالي رغم أنه يمكن للناس أن يقولوا لواحد منهم: « لقد اخترناك لتسودنا، فإنهم لا يستطيعون. دون أن يظلموا أبناءهم ظلما

[1]-**توماس بين**،المنطق السليم، مرجع سبق ذكره، ص.18.
[2]-**مولود ديدان**،مباحث في القانون والنظم السياسية، (ط1،دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005)، ص.18.

بينا–أن يقولوا: "وسوف يحكم أبناؤك وأبناء أبنائك أبنائنا إلى الأبد"»[1]، فهذا من غير العدل إذ أنه أمر لا يمكن تطبيقه على البشرية لأنه من غير الطبيعي أن يأتي رجل أو شخص غير عادل متطفل لا يملك خصالا تؤهله للحكم فيستولي على السيادة ويتولى إدارة شؤون الدولة، وذلك على أساس غير بناء يتمثل في الحكم الوراثي، وهذا النظام يمكن أن يجعل من وغد أخرق ملكا وحاكما يتولى إدارة الحياة السياسية. مثل هذا الإمكان ليس غير واحد من الشرور التي من الصعب تجنبها حين تطبيقها. والحق يجعل الناس خاضعين له نتيجة الخوف، وأيضا نتيجة تصديق الخرافات التي يقوم عليها. حسب "توماس بين T.Paine"، فإن معظم الناس يشتركون مع الملك في السيطرة والاستيلاء على خيرات الشعوب الأخرى التي هي بدورها خاضعة لحكام تم تنصيبه على أساس المبدأ الوراثي.

ويرى "توماس بين T.Paine" أن أصل النظام الملكي هو العنف والقهر، إذ يؤكد بأن العودة إلى الماضي وإلى التاريخ أمر خليق بأن يكشف بأن لك الأول لم يكن غير زعيم بربري وحشي من عصابة شريرة، خولته وحشية سلوكه وحذاقة لسانه نيل لقب الزعيم في عصابة اللصوص. وقد إزدادت سلطته وتوسعت أعماله في النهب والإستيلاء وسلب مصالح الآخرين، إلى درجة أن ذلك دفع بسطاء الناس، كما يرى "بين Paine" إلى طلب السلم والحرية وضمان الأمن والحفاظ على بقائهم مقابل مساهمات لصالح ذلك الزعيم المستبد. وإمعانا في نفي امتلاك النظام الوراثي لمبدأ المشروعية الضرورية لأي نظام حكم، يؤكد "بين Paine" أنه حتى مع افتراض وقوع الاختيار على الزعيم فإن الذين اختاروه لم تكن لديهم فكرة عن إعطاء حق وراثه لسلالته، لان استثناءهم لأنفسهم إلى الأبد أمر لا يتسق مع المبادئ الحرة التي يدعون أنهم يعيشون بموجبها. وهنا نرى الفرق بين "بين Paine" و"هوبزHobbes" الذي أرجع الحكم المطلق إلى مبدأ التعاقد الذي بمقتضاه تخلى الناس عن حريتهم لقائده مستبد يضمن لهم الأمن ويضع حدا لحرب الجميع

[1]-**توماس بين**،المنطق السليم، مرجع سبق ذكره، ص.19.

ضد الجميع. "فتوماس بين" يرى أنه حتى مع افتراض وجود عامل الاختيار لزعيم مستبد فذلك لا يعني ولا يتضمن التوريث كمبدأ في الحكم.

وعليه فإن الخلافة الوراثية في العصور الأولى **للملكية*** لم يكن ممكنا المطالبة بها بوصفها حق.

وعندما يتأمل "بين Paine" تاريخ ملوك انجلترا، يلاحظ بأنها شهدت وعرفت نسبة قليلة من الملوك الجيدين بالقياس إلى عدد الملوك السيئين الذين عرفتهم، وإذا ما بحثنا في فكرة أن الملوك قد ظهروا أولا، فإن ذلك قد تم حسب "بين Paine" غما بالنصيب أو بالانتخاب أو عن طريق الاغتصاب. **شاؤول**** مثلا جاء بالحظ والنصيب غير أن خلافته لم تكن وراثية. ولو كان الملك الأول قد جاء عن طريق الانتخابات لكان تنصيب الملك الذي يليه كذلك عن طريق الانتخابات. فالتسليم باستلاب حق الأجيال القادمة من قبل الجماعة الأولى التي أجرت الانتخابات يجعل اختيارهم ليس فقط لملك بل لعائلة ولمجموعة من الملوك الذين يتولون الحكم الأبدي وهذا أمر خارق للعادة. وذلك لا نجدله مثيل حسب "بين Paine" لا في النصوص المقدسة ولا في غيرها، ومثيله فقط في الخطيئة الأصلية التي تفترض أن الإرادة الحرة للبشر قد فقدت في شخص آدم.

وبالتالي فكل الناس أخطؤوا من خلال آدم وكل الناس خضعوا من خلال الانتخابات الأولى ففي كلتا الحالتين كان الناس عرضة للشيطان وعرضة للإستعباد، حيث فقدوا براءتهم في الحالة الأولى وفقدوا السلطة في الحالة الثانية، وإن المقارنة بين الخطيئة الأولى والخلافة الوراثية أمر لا جدال فيه إذ أن أكثر **السفسطائيين***** بلاغة لا يستطيع التسليم بمقارنة أكثر يقينا من تلك. وهكذا نلاحظ أن "بين Paine" يؤسس النظام الملكي

(*)-**الملكية:** هي أن تكون السلطة في يد ملك واحد يتولى إدارة الشؤون السياسية للبلاد. مع استبعاد الأطراف الأخرى عن الحياة السياسية.
(**)-**شاؤول:** يمثل أول ملوك بني إسرائيل.
(***)-**السفسطائيين:** جماعة من أساتذة التعليم العالي يدرسون الشباب فن النجاح مقابل أجور انتشرت هذه الحركة في النصف الثاني من القرن الخامس ق.م. من بينهم نجد بروتاغوراسوجرجياس.

على نوع من الخطيئة السياسية الأصلية الشبيهة بالخطيئة الأصلية الدينية. ونشير بهذا الصدد إلى الطابع الجدلي العقلاني لمنهج "بينPaine" وإلى اختلافه عن المنهج التاريخي الذي نجده عند ماركس مثلا.

## المبحث الثاني:

## "توماس بين" ومنظروا نظام الإستبداد

### نقد التعسف:

يعتبر "توماس بين Thomas Paine" أحد رواد الليبيرالية في القرن الغربي الحديث، فهو يمثل أحد الفلاسفة السياسيين المعارضين للحكومة المونـاركية (الحكم الملكي والخلافة الوراثية) وذلك انطلاقا من معارضته لظاهرة "الاستبداد" و"الطغيان" مما يعني أن رفضه ونقده يسري وينطبق في نهاية المطاف على كل نظام يقوم على الاستبداد وذلك حتى ولو كان الأمر يتعلق بنظام جمهوري. فإذا كان "بين Paine" قد ركز على النظام الملكي فذلك لأن الاستبداد في عصره خصوصا إبان القرن السابع عشر قد تجسد أساسا في النظام الملكي المطلق، كما نجده مثلا في شخص لوي الرابع عشر في فرنسا أو الملكة **إليزابث*** بانجلترا. فقد كان "بين Paine" ضد كل قمع وكبت لحريات الشعب ولكل نظام حكم يؤسس للرق والعبودية فقد كان "توماس بين" «دائما مع المجتمع الذي يشبع حاجات الناس أكثر منه مع الحكومة التي تميل دائما إلى التعسف والقمع».[1]

والحقيقة أن "توماس بين" وإن لم يذهب إلى حد الدعوة إلى القضاء على كل أشكال الحكم، كما يطالب بذلك الفوضويون، أتباع "باكونين Bakonine، إلا أنه يشك في الحكم ككل معتبرا بأنه «شر لا مفر منه حتى في أحسن الدول»[2] وبأن «الحكومة هي علامة فقدان الطهارة»[3].

---

(*)-**إليزابث Elisabeth**(1533-1603): ملكة إنجلترا ابنة هنري الثامن.

[1]-**Maxey** : Political Philosophie, p.398.

**نقلا من:** علي عبد المعطي، الفكر السياسي الغربي، (دار المعرفة الجامعية، حقوق الطبعة محفوظة، الإسكندرية، 200)، ص.334.

[2]-**Thomas Paine,** Common Sens, (Philadelphia, America, 1776), p.97.

[3]-Ibid, p.99.

وإذا كان موضوع نقد الاستبداد والقوة التعسفية أمر شغل بال الكثير من الفلاسفة، خاصة خلال القرن الثامن عشر، وجد فلاسفة آخرين يؤيدون القوة والسلطة المستبدة، مثل "نيكولاس ميكيافيلي" و"توماس هوبز" وغيرهما.

ونجد أن "**نيكولاس ميكيافيلي Nicolas Machavel**"* قد أتى بتصور جديد، يجعل السلطة الحاكمة، تحت مسمي الدولة، تبحث عن القوة والعظمة، و«يشدد على ضرورة العنف ويعتقد بوجوب ارتكاز الدولة عليه»[1]، ويرى بأنه إذا كانت الدولة قوية فكل شيء يتحسن فيها، أما إذا كانت ضعيفة فكل شيء يتدهور فيها، فتعم الفوضى. فالفضيلة عنده تكمن في لبس دروع الحرب والشجاعة.

فواجب الأمير في نظر ميكيافيلي هو أن يكون مرهوب الجانب ويواجه الشر بالشر، وعليه أن يتخلص من الجيوش المرتزقة، ويستبدلها بأخرى قوية وعنيفة، وعلى هذا الأساس «يدعو إلى إنشاء الجيوش القومية المحترفة»[2].

إن "**نيكولاس ميكيافيلي**" يدعو إلى قيام دولة يديرها رئيس أو حاكم جبار، يمارس القوة والعنف، من أجل أن تكون دولته استبدادية.

والحديث عن الفكر السياسي عن ميكيافيلي وتركيزه على قوة الملك، وتأييده لفكرة الحاكم المستبد، أمر يحيلنا إلى الحديث عن أكبر الشخصيات السياسية التي برزت في نهاية القرن السادس عشر، متمثلة في شخصية "**جان بودان**"** الذي اهتم كثيرا بموضوع السيادة في الدولة ويعتبر بأنها تتمثل في السلطة المطلقة عبى الشعب. وكان بودان يسعى من أجل تبرير وتكريس الحكم المطلق للملك في فرنسا، فهو يدافع على النظام الملكي الذي هاجمه "توماس بين" وقد أثر الفكر السياسي لبودان على فلاسفة سياسيين من بعده،

(*)- **نيكولاس ميكيافيلي**(1469-1527): فيلسوف ورجل سياسي إيطالي، ترك لنا حوالي 40 عنوانا أشهرها "الأمير" -1513-.

[1]-**موريس كرانستون**،أعلام الفكر السياسي، (ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1981)، ص.26.

[2]-المرجع نفسه، ص.45.

(**)-**جان بودان J.Bodin**(1530-1596): رجل قانون وفيلسوف من أهم مؤلفاته-كتب الجمهورية السيئة 1576-.

على رأسهم "**توماس هوبز Thomas Hobbes**"* الذي يمثل العبقرية المتوجة للمدرسة التي أنشأها "بودان"، "فهوبز" يؤيد "بودان" في تمجيده لسيادة الدولة المطلقة « L'état absolu » على الأمة جميعا، ويظهر ذلك خاصة في تركيزه على سلطة الملك المطلقة.

أما فيما يخص استخدام القوة، "فهوبز" يبررها بقوله إنه ليس هناك من خيار إلا بين السلطة المطلقة أو الفوضى الكاملة، بين حاكم قادر أو عدم وجود مجتمع. ومن هنا جاء تأكيده على أن سلطة الحاكم مطلقة لا تحدها ولا تقيدها قيود، فعلى كل فرد الخضوع للحاكم وطاعته.

وهكذا يؤسس "توماس هوبز" لما يمكن تسميته بفلسفة القوة، مما يذكرنا **بنيتشه**** وفكرته حول ما يسميه "**إرادة القوة**" وهي مفهوم يربط بين إرادة القتال والانتصار وبين إرادة تجاوز الذات.

ومثلما أن إرادة القوة تؤدي إلى الغبطة عند "**نيتشه**" فهي كذلك عند "هوبز". ومفهوم القوة عند "هوبز" وتمجيدها لا يرتبط فقط بمطلب السيطرة أي بمطلب الحكم المطلق، يعني بالمجال السياسي وحده، بل يرى أيضا في القوة أداة للحفاظ على الذات، يعني مطلبا يتعين على الإنسان ككل أن يسعى وراءه. أما القوة عند "نيتشه" كما يعبر عنها من خلال مفهوم "الإنسان الأعلى" فهي دعوة إلى تجاوز أخلاق وذهنية القطيع وإلى روح المخاطرة وإلى أن يعيش الفرد وفق رغباته وحدها، وإن كانت فلسفته فسرت في بعض الأحيان تفسيرا يؤسس للنظام الفاشي والنازي. يقول **توماس هوبز:** «لتحقيق السعادة والحفاظ على الذات يتوجب على الإنسان أن يسعى دائما إلى القوة بعد القوة ولا يتوقف على ذلك إلا بالموت»[2].

(**)-**توماس هوبز T.Hobbes**(1588-1686): فيلسوف إنجليزي وهو أحد فلاسفة العقد الاجتماعي من أهم كتبه "الليفياتانLéviathan.

[1]-**جان جاك شوفالييه**، تاريخ الفكر السياسي من مدينة الدولة إلى الدولة القومية، محمد عرب صاميلا، (ط5، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006)، ص.79.

يتبين لنا من خلال الأفكار التي عرضناها أن كلا من "ميكيافيلي وهوبز" يؤيدان "الحكم المطلق" والحكم الملكي المستبد، ويتفقان على فكرة أن الحاكم يجب أن يمارس القوة التي يراها الأول فضيلة والثاني منبع السعادة.

أما "توماس بين" فقد نبذ القوة والتعسف اللذان يمثلان جوهر الاستبداد المرتبط بالحكومة المطلقة أي بانحصار السلطة في يد الملك كما في "الحكم الملكي" الذي دعا إليه "هوبز وبودان وميكيافيلي"، فبينما هو خير عند هؤلاء فإنه شر عند "توماس بين".

يحيل البحث عن الأساس الذي تقوم عليه ولاية الحكومة والحق في استعمال القوة إلى الإجابة عن سؤالين: «ما هو المبرر الذي يسمح لفرد أو جماعة بإصدار الأمر والنهي والحكم على الآخرين؟ وما هو المبرر الذي يجعل المأمورين يقبلون ذلك الأمر وينصاعون إليه؟»[1]. قد يذهب البعض إلى القول بأن هذا هو منطق الحياة والأشياء، ولكن يعود السؤال نفسه: لماذا يجب على الناس جميعا أن يطيعوا أشخاصا محددين يعملون في هيئة محددة هي هيئة الحكومة؟ وتظهر أهمية السؤال في حقيقة أن الحكومة لا تتفاوض ولا تتعاقد مع كل شخص بمفرده فهي تفرض سلطتها على الجميع كما تفرض على الناس طاعة أوامرها وإلا عاقبتهم. فهذه الأوامر تنطوي بالضرورة على التقليص من حريات الناس والحد من تصرفهم في أموالهم أو حركاتهم...إلخ، والحال أن جون كريستمان يرى بأن: «أمر الحكومة ونهيها واضطرارنا لطاعتها يتعارض بالضرورة مع حقيقة أولية هي كوننا أحرارا ويجب أن نبقى أحرارا»[2].

فأول معاني الحرية هو عدم تدخل الغير في أمورنا أو فرضهم علينا ما يريدون. وهو رأي ينطبق مع رؤية "توماس بين" في الحكومة التي يعتبرها عدو للإنسان، دورها يكمن في استغلال البشر والتقليص من حرياتهم.

---

[1]-**Roger Scruton,** A Dictionnary of Political Thoughts, (Maacmillan 1996), p.307.
[2]-**John Cristman,** Social and Political Philosophie, p.36.

وعليه فإن الاستبداد وممارسة التعسف من قبل الحكومة أمر يستدعي البحث في موضوع **الشرعية السياسية*** ، فالحكومة لا تستشير الناس في كل أمر قبل الإقدام عليه، ولا تسامحهم إذا خالفوا أمرها، حتى لو كان لديهم مبررات، تصدر الحكومة أوامرها وتحدد في الوقت نفسه العقوبات التي تنطبق على من يستهين بالأمر والنهي.

فالطاعة إذا قائمة على الإجبار لا على الاختيار، وإذا حاولنا ربط هذا الأمر بالواقع وافتراضنا أن شخصا ما أقدم على سرقة منزلك فإنك قد تقتحم بيته وتستعيد مالك المسروق، وقد تشتكيه إلى الحكومة التي تقوم بالفعل نفسه. ولكن على الرغم من أن الفعلين متشابهان في الشكل والنتيجة، إلا أن فعلك يعتبر غير مشروع وقد تخضع للعقاب بسببه، بينما فعل الحكومة يعتبر مشروعا وهي تستحق الثناء عليه. الفرق هو أن الحكومة تتمتع بولاية أو سلطة أما قيام المواطن بذلك يعتبر عدوانا.

فقيام الحكومة بهذا العمل ينطبق على المهام الموكلة إليها: «هذا الأساس بذاته هو الذي يسمح لها باختيار الوسيلة التي تراها مناسبة لتنفيذ تلك المهام والأعمال»[2]، فكون الحكومة صاحبة حق لا يملكه هامة الناس وهو الحق في استعمال "**القوة**" و"**الجبر**" وفرض الأمر والنهي، وتحديد الوسائل المناسبة له هو موضوع الشريعة السياسية أو الولاية الشرعية، يعني البحث في الأساس الذي يجعل من الحكومة صاحبة الحق في ممارسة القوة.

ويميل الاتجاه العام في العصر الحديث إلى اعتبار رضا العامة مصدرا رئيسيا للشرعية وشرطا للولاية المشروعة ويظهر هذا خصوصا بين إتباع الليبرالية على غرار "توماس بين" والمتأثرين بهذه الإيديولوجية السياسية ترجع بالدرجة الأولى إلىتوراث

(*)-**الشرعية السياسية:** هي حق في التصرف يتمتع به الحاكم أو الحكومة.

[1] -**Max Weber**, The Theory of social And Economic Organisation, edited by Talcott Parsons, (New York, Oxford University Pren, 1947), p.327.

"**جون لوك Jhon Lock***، لقد قرر لوك أنه: « لا يصح إخضاع شخص للسلطة السياسية لشخص آخر دون رضاه»[1]. ومع هذه الرؤية قد عورضت من جانب فلاسفة ليبراليين في وقت لاحق، إلا أن الاتجاه العام في الفلسفة السياسية مازال يميل إلى تلك الرؤية.

ويتبين لنا من خلال مقولة "جون لوك" انه لا يجب تنصيب حاكم يتولى شؤون المواطنين رغما عنهم، لأن لوك قد يجعل من الحاكم قوة تعسفية، تعتدي على حقوق المواطن وتجعل منه طرقا خاضعا لتحط به إلى مرتبة العبيد، التي تمثل في النهاية الطبقة الكادحة.

وفي بحثنا في موضوع ولاية الحاكم على المحكومين يرى "**ماكس فيبر Max Weber**"** بأن المحكومين يخضعون للحاكم لأكثر من سبب، إذ نجد بعض المجتمعات تطيع زعمائها لأنها اعتادت على ذلك وذلك غالبا في حالة الزعامات الوراثية، أو تلك التي مضى عليها زمن طويل، بحيث لم يعرف الناس غير الزعيم أو الحاكم الفعلي، وهو يطيعونه لأن هذا هو السلوك الذي اعتادوا عليه منذ أن فتحوا أعينهم على الدنيا.

وثمة شعوب تطيع حكوماتها لأنها تجد فيها منفعة مباشرة مثل محاربة الفساد.

ولعل الحكومات العربية التي بدأت بانقلابات عسكرية في الخمسينيات وحتى أوائل الستينيات هي أبرز أمثلة على هذا المنحى. فهذه المجتمعات اغتصبت السلطة ابتداء، لكن بعضها نجح في حشد تأييد شعبي لاحقا بسبب قيامه ببعض الأعمال المرغوبة من جانب الجمهور على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، لكن معظم الأقطعة العربية فقدت بمرور الوقت مشروعيتها بعدما أصبحت دولا بوليسية ووراثية، لا تختلف من حيث الجوهر عن

(*)-**جون لوك J.Locke**(1632-1704): فيلسوف إنجليزي اشتهر بكتابه **"الحكومة المدنية"** دعا فيه إلى سيادة الشعب.

[1]-**Jules Steinbry,**Locks, Rouseau and the Idea of consent, An Inquiry in to the Liberal-Dimocratictheoru of Political obligation.(Creen Wood press, 1978), p.25.

(**)-**ماكس فيبر Max Weber**(1864-1920): عالم اجتماعي ألماني من أهم مؤلفاته **دراسات اجتماعية للدين** 1981م، **ميتودولوجيا الدين** 1922م.

تلك الأنظمة التي جاء بها "توماس بين". وهذا ما يفسر الثورات العربية التي وقعت في سنة 2011، والتي تشبه في بعض الوجوه الثورات التي ظهرت في عصر "توماس بين".

وقد يطيعوا الناس زعيمهم لأن تقاليدهم تدعوهم لذلك ويظهر هذا خصوصا في طاعة أفراد القبيلة لرئيسها أو طاعة الجمهور لرجال الدين، يقول "ماكس فيبر" في هذا الصدد: « لا يفوتنا الإشارة إلى أن ممارسة الأمر والنهي في بعض الأمثلة التي لا تعتمد على وجود سلطة أو ولاية واضحة للآمر على المأمور. فقد يكون الأمر مرتبطا بعلاقة شخصية أو تراتيبه اجتماعية أو وظيفية لا تستدعي التأكيد على مبرر الطاعة »[1]. وهناك أيضا ولاية الحكماء على أساس تقاليد المجتمع وأعرافه، التي تدعم شخصا بعينه او عائلة بعينها، أو مواصفات خاصة بتحميل طاعة من يحملها.

وقد أظهر الكثير من الفلاسفة معارفتهم للولاية الجبرية التي تطبقها الحكومة وتلك هي الحكومة التي هاجمها "توماس بين T.Paineالقائمة على أساس وراثي والتي تجعل الأفراد يخضعون لها رغما عنهم وتمارس القوة والسيطرة عليهم ويرى "جان جاك روسو J.J.Rouseau" بصدر موضوع القوة والسلطة أن القوة الحقيقية لهذه الأخيرة تتمثل في مشروعيتها التي تجعل من حكمها حقا من وجهة نظر الرعية ومن طاعتهم لها واجبا: «القوي ليس قويا كفايا ما لم تفهم سلطته باعتبارها حقا وطاعته باعتبارها واجبا»[2].

وذلك ما يراه "ماكس فبير Max Weber" أيضا في إقناع الجمهور بشرعية سلطتهم، فإذا اقتنع عامة الناس بشرعية هذه الحكومة أو تلك، فإنها تصبح مشروعة حتى لو كانت دكتاتورية فاسدة.

[1] -**Max Weber,**Theory of social and economic organization, op.cit, p.38.
[2] -**David Bentham,**The legitimation of Power, (Macmillan, 1991), p.8-9.

بالتالي فلو صح هذا المفهوم فغنه يمكن القول بناءا عليه أن سقوط الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية 1989، لا يرجع في الحقيقة إلى عيب في هذه الأنظمة نفسها بل إلى ضعفها في الدعاية والعلاقات العامة»[1].

فالتسليم بفكرة أن الحكومة قد جعلت من الشعب يخضعون إليها نتيجة القوة التي تمارسها، أمر غير منطقي ويمس بكرامة الفرد وهيبته. هذا لأنها تمارس ضغوطات لا إنسانية تجعل شعبها يفقد إنسانيته، وهذا مظهر من مظاهر قانون الغاب أي القوي يأكل الضعيف.

أنبع "بين" كتابه "**الفترة السوية**" بسلسلة من المذكرات تحت عنوان "الأزمة"، وقد استهل أولى تلك المذكرات بما يلي: « تلك هي الأزمة التي تمتحن نفوس الرجال، إن جندي الصيف وبطل الشمس المشرقة سرعان ما يتواريان في تلك الأزمنة عن خدمة بلادهما...فالاستبداد كالجحيم تماما، ليس من اليسر التغلب عليه »[2]. وإن هذا دليل على هجوم "بين" على الاستبداد، الذي هو من الصعب التخلص منه.

وذلك الاستبداد الذي غالبا ما يكون من جراء "الولاية الجبرية" أو "**الولاية القمعية**" التي تتجاوز إرادة الأفراد وتقلص من حرياتهم، إذ نجد أن الحاكم الذي يفرض سلطته فهو غير شرعي بالتالي مستبد و«الحاكم الشرعي يستحب له التخلي عن السلطة إذا كان الشعب غير راض بحكمه، لأنه يحكم لأنه لمصلحتهم، وليس من المصلحة أن يفرض نفسه عليهم دون رضاهم»[3].

تصل إلى أن "**توماس بين**" قد هاجم **الاستبداد** وعارضه بشدة، وذلك من خلال نبذه للحكومات المونارکية، بما فيه "**الحكم الملكي**" و**الخلافة الوراثية** إذ نجد الأول يعطي السلطة المطلقة للحاكم على حساب الآخرين، ونجد الثاني يعطي السلطة لرجل غير

[1] **Max Weber**, TheoryOf Social AndEconomicOrganization, Opcit, p.40.
[2] -**Thomas Paine,**Common Sens, op.cit, p.100.
[3] -**محمد العاملي**، القواعد والفوائد، (دط، دار المفيد,1986)، ص.492.

مؤهل، ويحصرها في عائلة تستولي على الولاية الأبدية للحكم. كل ذلك يعود بالسلب على الطبقة الكادحة والخاضعة، التي تقع ضحية في يدي هؤلاء الذين استولوا على الحكم **بالقوة والعنف.**

# الفصل الثالث:

# مذهبه السياسي

الفصل الثالث
مذهبه السياسي

# الفصل الثالث:

# مذهبه السياسي

الفصل الثالث
مذهبه السياسي

**تمهيد:**

عرف الوضع السياسي في أوروبا تدهورا كبيرا نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات التي عرفتها القارة العجوز في القرن السابع عشر. ولم يهدأ الأمر إلا مع بداية عصر التنوير الذي ولد من أحضان القرن الثامن عشر. وهو عصرمثله جملة من الفلاسفة الليبراليين، من بينهم توماس بين، كما سبق و أن ذكرنا.وكان هذا التيار التنويري يدعو إلى إطفاء نيران الحرب واسترجاع الإنسان لإنسانيته التي فقدها في العصور المظلمة؛ وذلك بالدعوة إلى التحرر واسترجاع كل "**حقوق الانسان**"، التي سنتناولها في المبحث الأول من هذا الفصل، وكذلك بالسعي إلى القضاء على الحكم المطلق وإعطاء الحق لكل فرد في أن يشارك في الحياة السياسية. و قد دفع ذلك الفلاسفة، ومن ضمنهم توماس بين، إلى البحث فمسألة"**العقد الاجتماعي**" الذي يشكل موضوع المبحث الثاني،وكذا الدعوة إلى إرساء دعائم "**الديمقراطية**" التي تشكل عنوان المبحث الثالث لهذا الفصل.

وخلاصة القول أن الهدف الرئيسي من التنوير هو تحرير الفرد وجعله يتمتع بكل حقوقه الطبيعية. و سيتبين لنا في هذا الفصل بأن توماس بين هو من أكبر مناصري النظام الديمقراطي الذي يعد بالنسبة إليه أفضل نظام يستطيع حماية حقوق الإنسان وتحريره. والواقع أن تلك هي قناعة كل فلاسفة التنوير.كل النقاط السابقة سنتطرق إليها بتفصيل في هذا الفصل.

## المبحث الأول: حقوق الإنسان

1/دفاع بين عن الثورة الفرنسية:

لعب توماس بين دورا فعالا في ثلاث مجتمعات: إنجلترا، فرنسا وأمريكا. وقد أدلى بذلك في النقاشات المتعلقة بموضوع الحرية.وسافر إلى فرنسا حيث ساهم بكتاباته في مسألة حقوق الإنسان وفي الرّد على الاتجاهات المعارضة للثورة الفرنسية.

وقد وضعتوماس بين "**حقوق الإنسان Rights of man**" كعنوان لكتابه يرد فيه على تأملات إدموند بيرك الذي ينكر فيها أن تكون ثمة حقوق للإنسان. كان الغرض الأساسي الذي سعى إليه توماس بين من وراء دعمه للثورتين، "**الفرنسية**" و"**الأمريكية**" هو الدفاع عن حقوق الإنسان التي يرى فيها شرطا أساسيا للحفاظ على مفهوم "الإنسانية"،فالطبيعة منحت الإنسان، من وجهة نظره، حقوقا لا يمكنه أن يتجرد منها، لذلك يتعين على الفرد العمل جاهدا من أجل حمايتها والحفاظ عليها، والوقوف في وجه كل من يهددها ويقف ضدها.

وفكرة"**حقوق الإنسان**" عند "**بين**" تدفع بنا إلى الحديث عن الثورتين الفرنسية والأمريكية ودوره فيهما. فقد لعب هذا الفيلسوف التحرري دورا فعالا في الثورة الأمريكية، إذ عمل كمدير تحرير لمجلة "فلادلفيا" التي نشر فيها آراءه التنويرية.وقد طالب عام 1775 بضرورة حصول المستعمرات الأمريكية على استقلالها من بريطانيا. لذلك ألف رسالة نارية بعنوان "**الذوق العام**" "**Common sens**"،عام 1776، أحدثت ضجة وتأثيرا ضخما على الشعب الأمريكي وقادة الثورة فيها، فبعد ستة أشهر من وضع تلك الرسالة، قامت الثورة الأمريكية.و يمكن القول أنه لم يكن لأي رسالة من التأثير ما كان لرسالة "الذوق العام". و"الحق أن الشعب الأمريكي مدين باستقلاله لهذه الرسالة، ففي خلال ستة أشهر من نشرها قررت المستعمرات الحصول على حريتها واستقلالها وتم

بالفعل إعلان الاستقلال".[1]وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن توماس بين لم يكن من المدافعين فقط عن حقوق الإنسان، و إنما أيضا عن حقوق الشعوب.

و في عام 1790 أصبح توماس بين واحدا من قادة الثورة الفرنسية. و قد رغب "لافاييتLafayette" * الذي كان أحد أصدقائه في ذلك الحين، في إرسال مفتاح "الباستيل"***، كرمز لكفاحهما المشترك من أجل الحرية، إلى "**واشنغطون**"** ، فعهد بهذه المهمة إلى توماس بين الذي شعربسرور عظيم لهذا التشريف.

وقد اطلع "بين"على أفكار إدموند بيرك Burk التي يهاجم فيها هذه الثورة، فعهد إلى نفسه بمهمة الرد على كتاب بيرك التي وردت فيه هذه الأفكار. وقد صدر كتاب "بيرك" تحت عنوان "تأملات في الثورة الفرنسية"Reflection on the Revolution in France" الذيصدر عام 1790. وقد جمع توماس بين آراءه حول الموضوع في كتاب طبعه عام 1791 تحت عنوان "حقوق الإنسان" "The Rights of Man".ويمكن القول،من خلال العملين أو المؤلفين، بأن إدموند بيرك يمثل النزعة المحافظة وتوماس بين النزعة التحررية.

فإدموند بيرك* ينكر في كتابه "تأملات في الثورة الفرنسية" فكرة حقوق الإنسان، ويؤكد، وذلك على نحو يذكرنا بمقولات هوبز، بأن الشعب الإنجليزي قد تخلى عن سلطته وحقوقه، ووافق على أن يتنازل كل فرد منه، هو وأبناؤه، عن السلطة إلى الملك و ذلك إلى الأبد، وأن الشعب الفرنسي قد قام بمثل هذا مسبقا.

[1] -**Van DorWeyder,**The Life and Works of Thomas Paine.p.89.

**نقلا من:** **راتب الحوراني**,حوارات في التداخل الديني و السياسي, مرجع سبق ذكره, ص.33.

**(*)لافاييتLafayette**: رجل دولة فرنسي شارك في حرب الاستقلال الامريكية كان قائدا في المراحل الاولى للثورة

**(**)واشنجطون**:من مواليد(1832) وهو من اعلام الكتاب الطين فاخرتبهم الولايات المتحدة الامريكيةو غيرها من الامم في القرن 19.

**(***)الباستيل**:هو سجن انشا في فرنسابين عامي(1370-1383) كحصن للدفاع عن باريس .

ويرى"**بين**"بأن ما ذهب إليه بيرك سخف وهراء غير مقبولين، مؤكدابأن الفرد حتى وإن استطاع أن يتنازل عن حريته لملك أو سلطان فإنه لا يملك حق التنازل عن حرية أبنائه لغيره، وبأن جيلا معينا لا يملك أن يؤثر في الأجيال القادمة: " كل عصر حر في أن يفعل ما يريد، وكل جيل يشبع حاجته من حريته الخاصة به في الفعل والعمل، ولا يستطيع إنسان أن يمتلك أي إنسان آخر، ولا جيل يستطيع أن يمتلك الجيل الذي يليه"[1].

ودافع توماس بين عن الثورة الفرنسية التي هاجمها إدموند بيرك في "التأملات"، معتبرا أن هذا الأخير لم يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية التي أدت إلى الثورة: الفقر الذي عانى منه أكثرية سكان الريف الذين كانوا واقعين تحت استغلال النبلاء الذين ظلوا محتفظين بامتيازاتهم حتى بعدما جرّدوا من وظائفهم. يضاف إلى ذلك، تحمل الطبقة الوسطى الناشطة عبئا ثقيلا من الضرائب الجائرة، وفي آن واحد تقصى هذه الطبقة و لو جزئيا من مراكز المسؤولية في الدولة. أضف إلى ذلك السياسات الفاشلة والعقيمة التي انتهجتها الحكومات المتتابعة. كل ذلك أهمله بيرك في كتابه، مما جعل توماس بين يرد على "التأملات" المناهضة للثورة، قائلا: "إن بيرك يشفق على ريش الطائر وينسى الطائر الذي يحتضر".[2]

لقد شكك بيرك في"**التأملات**" في قدرة الشعب الفرنسي على نقض غبار الذل وفي تحرير نفسه من الاستغلال الشنيع من طرف الطبقة الحاكمة، مما جعل"بين" يعتبره شاهدا أعمى على حكم فاسد وظيفته الوحيدة إبقاءشعبه في وحل الفقر وشبح الموت.

وقد انتقد"**بين**"، كما سبق وأن ذكرنا، المونماركية وكذلك البنيات السياسية والاجتماعية التي يقوم عليها هذا النظام. وثار ضد الملكية البريطانية التي وصفها ب"مصاصة الدماء"، مثلما اعتبر السيادة الملكية شرا، وعدوة للإنسان ومصدرا للفقر.

[1]- **Thomas Paine,**The Rights of Man.1er ed ,Harvardcallege liberary,1856),p.78.

[2]-**توماس بين**،حقوق الإنسان، تر: بونار (وانز)، (ط1، 1954)، ص.45.

وفي مقارنته للنظام السياسي البريطاني الملكي بالنظام السياسي في كل من فرنسا بعد الثورة وأمريكا بعد الاستقلال، اعتبر الأول نظاما يشجع العبودية والاستبداد، لأنه يقوم على قهر واستغلال الشعب، في حين رأى في النظام الفرنسي والأمريكي رمزاللحرية والسلام واحترام حقوق الإنسان.على أنه يمكن القول بأن هذا التفاؤل الذي يظهره توماس بين إزاء النظام السياسي الذي قام بعد الثورة على الإقطاع و على النظام الملكي في فرنسا وأمريكا هو بالدرجة الأولى تفاؤل الطبقة البرجوازية الصاعدة التي أفرزها النظام الرأسمالي. فنحن نعرف أن النظام الرأسمالي، بعد أن أدى نموه وانتصاره إلى زوال النظام الإقطاعي الذي انتقده "بين" وغيره من الفلاسفة التنويريين، سيقوم بدوره على الاستغلال، استغلال الطبقة العمالية التي ستظهر مع الثورة الرأسمالية الصناعية، مما سيؤدي إلى ظهور الفكر الاشتراكي فيالقرن التاسع عشر، خصوصا على أيدي كارل ماركس وزميله أنجلز،اللذين سيعملان من أجل القضاء على الشكل الجديد للاستغلال، استغلال الطبقة البرجوازية للطبقة العمالية.

على أن هذا لا يقلل من شأن "بين" فيما يتعلق بالمطالب الثورية الخاصة بعصره، والتي عبرت عنها الثورتان الفرنسية والأمريكية اللتان ساهم فيهما.فهذا الفيلسوف البريطاني الأصل سعى إلى فضح أساليب حكام عصره في الاستيلاء على خزائن الدولة، وفي صرف أموالها وثرواتها في خدمة مصالحهم الخاصة، مما يذكرنا بممارسات الحكام المستبدين العرب اليوم. وقد اقترح "**بين**"،في إطار دفاعه عن المظلومين والمعوزين، تقديم منح للتقاعد وضمان التعليم المجاني للفقراء وإعادة توزيع الثورات حسب مبدأ الاستحقاق. و ذلك من أجل تحرير الكادحين واستعادتهم لحقوقهم التي سلبت منهم في المستعمرات البريطانية.

وتتدرج مواقف "بين" بشأن المجال السياسي والإنساني والاجتماعي في سياق تصور لوجود نظام طبيعي للأشياء .وهو تصور يجعل من الطبيعة، كما هو الشأن لدى الكثيرين من الفلاسفة، منذ العصر اليوناني، المرجعفي السياسة وفي غيرها من شؤون الحياة. فالطبيعة عند توماس بين وكثيرين من فلاسفة التنويرهي المرجع والأصل، وليس التاريخ كما سيصير الأمر في القرن التاسع عشر عند هيغل و ماركس وأوغست كونت مثلا، مثلما أنها ستحل لدى هؤلاءالفلاسفة التنويريين محل الحق الإلهي أو الديني والكنسي كأساس للدولة.

وبالنسبة لتوماس بين فإن الحدثين التاريخيين المتمثلين في الثورتين الفرنسية والأمريكية يعبران ويكشفان عن الوضع الطبيعي لنظام الأشياء، فكأنما الطبيعة تحقق نفسها أو نظامها في التاريخ. وليست الحروب التي ميزت عصره ،بالنسبة لتوماس بين، غير نتاج الانحراف عن مقتضيات الطبيعة : "...إن ما يكتشف اليوم في العالم عبر ثورتي أمريكا وفرنسا هو تجديد للنظام الطبيعي للأشياء، وهو نظام من المبادئ له شموليته كما للحقيقة ولوجود الإنسان، نظام يؤالف بين السعادة المناقبية وبين السعادة السياسية والازدهار القومي... وفي هذه المبادئ ليسثمة ما يبعث الاضطراب في الأمة بإشعال الطموح فيها... إن السيادة الملكية التي هي عدوة البشرية ومصدر البؤس، قد ألغيت وأعيدت السيادة إلى مكانها الطبيعي الأصيل إلى الأمة. ولو أن هذه الحالة سادت أوربا كلها لزال سبب الحروب"[1].

[1]-**توماس بين** ,حقوق الانسان.مرجع سبق ذكره,ص.75.

واضح مما سبق أن "بين" يدعو إلى إحلال مبدأ "السيادة الشعبية"* محل مبدأ السيادة الملكية، معترفا بالحقوق الطبيعية للإنسان كما حددت في إيديولوجية حركة التنوير، والمتمثلة في الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان.

وكما سبق القول فإن الطبيعة كانت المنطلق والأساس للكثير من النظريات في الفلسفة السياسية. منها نظرية ويليام غودين صاحب كتاب "تحقيق حول العدالة السياسية" الذي يرى بأن وضع القوانين قد عطل وأفسد الطبيعة الخيرة للبشر، ولذلك يدعو إلى تأسيس قوانين على قاعدة بديلة تساعد الناس على العيش وفقا لطبيعتهم الأصلية التي تقوم على أساس حماية حقوقهم.

ومن ناحيته دافع غروتيوس هيغو، في القرن السابع عشر، على فكرة الحقوق الطبيعية التي ترسخت مكانتها بعدما أخذ بها إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776، ثم الثورة الفرنسية في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، عام 1789.

ويرى شيشرون* أن الحقوق الطبيعية يستطيع الإنسان أن يكتشفها بعقله، فالطابع العقلاني للإنسان هو أصل قانون الفطرة الذي تنضوي في إطاره الحقوق الطبيعية. لهذا يقول «إن الحقوق الأولية للإنسان ليست مستندة إلى نظام المجتمع وقانونه، بل إلى الفطرة الإنسانية التي يولد الإنسان بها، وهي جزء منه»[4].

وكان روسو من بين الفلاسفة الذين مجدوا الحياة الطبيعية، وقد دعا إلى العودة إلى أحضانها والسير وفق نظامها.

(*) **السيادة الشعبية:** هو أن تكون السلطة بيد الشعب فلكل فرد حق للتدخل للممارسة السياسية وهي في النهاية تلك الدولة الشعبية التي شعارها هو من "الشعب وإلى الشعب"، والذي هو في النهاية دولة تقوم على نظام ديمقراطي.
(**)- **ويليام غودين** (1756-1836): مفكر إنجليزي وهو من أنصار المذهب "الفوضوي Anarchism".
(***)- **شيشرون (Ciceron):** هو فيلسوف سياسي وخطيب روماني شهير.
[1]-**مرتض مطمري**،نظام حقوق ز ن د ر السلام، (ط1، انتشارات صدار، تهران، 1369)، ص.156.

2/افكار **بين** التحررية

ولأن القرن الثامن عشر كان عصر الثورة ضد الاستبداد، فقد حظي موضوع الحرية باهتمام جل فلاسفة هذا القرن، على رأسهم جان جاك روسو الذي يرى بأن " الإنسان ولد حرًا، ولكن يبدو أنه أصبح مكبلا بالأغلال... "[1]وقد سعى من أجل تأسيس مجتمع تسود فيه المساواة والحرية المطلقة للأفراد.

وفيما يخص موضوع أصل الحرية، يرى "بين" بأن الحرية كانت نتيجة اتفاق بين أفراد متساويين تماما في الحقوق الطبيعية. وهو رأي يتعارض مع ما ذهب إليه هوبز الذي يرى على العكس أن الأفراد اتفقوا فيما بينهم على التنازل عن حريتهم لفائدة مستبد يخضعون له. فالحرية عند توماس بين هي معطى أولي فطري منحته الطبيعة لكل فرد منذ ولادته لذلك نادى بالحرية، ورأى أن هذه الحرية التي تمثل حقا من حقوق الإنسان لا يجب أن تتعرض لأي نوع من أنواع القسر أو الإرهاب، لذلك عارض تلك الحكومات التي من شأنها أن تحد من حريات الأفراد وتقلصها.بينما يرى هوبز أن القانون الطبيعي، وهو قانون يستند إلى العقل، يقتضي تنازل الأفراد عن حقهم الطبيعي في الحرية للخروج من حالة " حرب الجميع ضد الجميع."

ومنذ القرن الثامن عشر، ساد النزوع بين عموم المفكرين **الليبراليين** إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة فيما يخص "**الحرية**" التي اعتبرت ضرورية للحياة الكريمة، ولكي يتمتع الإنسان بوجوده ككائن عاقل.ولقد رأى الفيلسوف "**جون ستيوارت ميل**"* الذي يمثل أحد أعلام الفكر الليبرالي، أن «الحرية الوحيدة التي تستحق هذا الاسم هي "حريتي في السعي وراء ما هو مصلحة وخير خاص لنفسي، بحسب ما أراه، وبالطريقة التي تناسبني، طالما لم يؤد هذا السعي إلى حرمان الآخرين من مصالحهم أو إعاقة سعيهم إلى

[1] -**Jean Jacques Rousseau,**Du Contra Social, éd, Paris, p.19.

(*)**جون ستيوارت ميل(1806-1873):**فيلسوف اقتصادي بريطاني ,من رواد الفلسفة الليبيراليةمن اهم اعماله

نيلها»[1]. وحرمان الفرد من حريته أمر يجعل منه فردا بعيدا عن التجديد والإبداع، إذ بذلك يحجب عنه النور الذي يقذف به إلى السعادة و لا يساعد المجتمع على التقدم. فحينذاك يصير، كما يقول **جون ستيوارت ميل** «مثل شجرة صفراء نحيلا مسلولا وملتويا، لا يمكن المجتمع أن يتقدم أو يكتشف طريق الحضارة ما لم يطلق التعبير الحر والتبادل الحر للأفكار»[2].

ونجد المفكر الإنجليزي **توماس هوبز** يرى بأن حرية الإنسان رهن بانعدام القيود التي يمثلها موقف الآخرين، ويسلم بفكرة أساسية ألا وهي أن الحرية لم توجد إلا في مجتمع الحالة الطبيعية السابق على ظهور الدولة، حيث كان بوسع الفرد فعل ما يشاء من دون أن يبالي بأحد أو يتقيد بقانون، ولذلك فالحرية الحقيقية تتطلب، حسب رأيه، صمت القانون.و يرى بأن «الحق الطبيعي هو الحرية غير المحدودة الممنوحة لكل فرد في حالة الطبيعة لحماية حياته والدفاع عن وجوده»[3]. فالحرية، بالنسبة إليه، أمر ضروري فرضته الطبيعة على الإنسان من اجل أن يحفظ بقاءه ويستمر في العيش متمتعا بحرية تامة مطلقة لا تحدها حدود. تلك هي الحرية التي يدافع عليها الإنسان ليضمن حقوقه التي فرضتها عليه الحالة الطبيعية، أي حالة الفطرة التي قال عنها هوبز بأنها حالة يسودها قانون الغاب ويكون فيها الإنسان عدوا للإنسان. لكن**جون لوك** هاجم هذه الفكرة، قائلا بأن حالة الفطرة هي حالة يسودها السلام والاطمئنان النفسي، حالة ثقة بين الناس: «كانت تنعم بالخيروالسعادة والحرية والمساواة، تحكمها قوانين طبيعية»[4].

ويرى **مونتسكيو***، وهو من الآباء المؤسسين للفلسفة السياسية الحديثة، بأن الحرية لا تعني أن يفعل الإنسان ما يشاء، بل تعني أن يحصل الإنسان على ما يفترض أنه حق

---

[1]-**John Stuart Mill,**On Liberty.(vol.1penguin classics,London,1859),p.45.

[2]-**John Stuart Mill,OnLERTY,op, cit,p.48.**

[3]-**إمام عبد الفتاح إمام**،توماسهوبز فيلسوف العقلانية، (دار الثقافة لنشر والتوزيع، 1985)، ص. 338.

[4]-**نعمان أحمد الخطيب**،الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، (ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999)، ص.65.

(*)-**مونتسكيو(1689 - 1755 ):**فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات من اهم اعماله **روح القوانين .**

له وضرورة من ضرورات حياته أو جزء من معنى حياته كإنسان. فلكل فرد حقوقه المعروفة والمضمونة سواء استعملها أم لا، وسواء كانت لديه القوة لإجبار الآخرين على احترامها أم لا. وبالتالي فإن حقوق الفرد وحرياته معترف بها ولا يمكن تجاهلها، فهي جزء من كيان البشر.

تلك هي حقوق الإنسان الطبيعية التي دافع عنها "بين"و"لوك" وآخرون، حقوق تلازم الإنسان وتجعله يتمتع بالسعادة التي لا تتحقق إلا بتوفر الحرية والأمن والمساواة، «فالحرية الطبيعية تقتضي أن يحتفظ بها الإنسان لأنها لاصقة به.»[1]

وقد أثر**لوك وروسو** بفكرهما ودفاعهما عن حقوق الإنسان على الواقع السياسي، إذ قامت الثورة الفرنسية بصياغة أفكارهما في شكل مبادئ عامة تحت شعار: «إعلان حقوق الإنسان والمواطن». وقد أقرت الجمعية الوطنية هذه الوثيقة في 27 أغسطين 1789م وأصبحت جزءا من الدستور الصادر في سبتمبر سنة 1791م[2]. وهدف هذه الوثيقة هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية الأبدية مثل الحق في الحرية والمساواة والعدالة والأمن والحق في مقاومة الفساد والجور والحق في الملكية...إلخ وغيرها من الحقوق.

ويقودنا موضوع حقوق الإنسان إلى تناول مسألة العلاقة بين كل من الحرية والعدالة اللتين تعدان مبحثان رئيسيان في الفلسفة السياسية. فهذا الموضوع يحيلنا إلى الحديث عن**الاتجاه المساوتي Communitarian** *، في الفلسفة السياسية المعاصرة،الذي ينسب إلى جون راولز. فجون راولز يرى بأن تمتع الجميع بشكل فعلي بالقدرة على ممارسة حقوقهم وحرياتهم المقررة في القانون هو جزء من مفهوم العدالة، ومعيار لتوفر العدالة

[1]-**الأمين شريط**،في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2000)، ص.42.
[2]-**محمد طه بدوي**: فلسفتنا السياسية الثورية، (ط1، منشأ المعارف الإسكندرية، 1963)، ص.
(*)**الاتجاه المساوتي Communitarian**- ويوصف أحيانا **"بالجماعي"** هي الليبيرالية الجديدة أو ما يوصف **"بالمساوتية Egalitarianism".**

في نظام اجتماعي معين. فبالنسبة إلى المساواتيين، فإن العدالة والحرية وجهان لعملة واحدة. الحرية غير قابلة للتطبيق من دون وجود العدالة الاجتماعية. كما أن تحقيق العدالة مستحيل من دون الحرية، حسب **جون راولز**، فالحرية ليست مفهوما مستقلا بذاته، بل ينبغي النظر إليه في إطار مفهوم العدالة. وخلافا لهذا اقترح **أيان كارتر** تعريف الحرية كمبدأ مستقل عن العدالة، قائلا إن «فهمنا للعدالة يتطلب معيارا مناسبا لقياس مستوى الحرية المتوافرة في إطار هذا الفهم»[2]. فالعدالة في نظر كارتر تتطلب الحرية لكنها ليست جزءا من مفهوم العدالة.

ولأن توماس بين لم يكتف بالدعوة إلى الحرية، بل دعا أيضا، كما سبق وأن أشرنا، إلى إعطاء منح للتقاعد وضمان التعليم المجاني للفقراء وإعادة توزيع الثروات على أساس الاستحقاق، وهي كلها حقوق دخلت حيز التنفيذ في عصرنا، يكون " بين" بذلك قد سبق **جون راولز*** في الربط بين الحرية والعدالة الاجتماعية. ولعل إعطاءه أهمية لجانب العدالة الاجتماعي مرتبط بالأصل الطبقي المتواضع لتوماس بين، على عكس جون لوك الذي أعطى أهمية أولى لحق الملكية.

[2]-**Jan Carter,** A Measure of Freedom.(Oxford University Press, 1999), p.12.

* **جون راولز**(1921-2002):فيلسوف امريكي ليبيرالي و هو استاذ فلسفة سياسية في هارفرد.

## المبحث الثاني:

## العقد الاجتماعي

تبين لنا من خلال عرضنا للمبحث السابق أن توماس بين يدافع عن حقوق الإنسان ويسلم بالطابع الفطري لهذه الحقوق وبكونها لاصقة بالإنسان وبأن حرمانه منها يفقده إنسانيته. لذلك سعى توماس بين إلى إيجاد سبيل يحمي بها تلك الحقوقالتي منحتها الطبيعة لبني البشر.

1/ الفرق بين المجتمع و الحكومة

يميز"بين" بين المجتمع والحكومة، قائلا:«إن المجتمع هو وليد احتياجاتنا، والحكومة وليدة عيوبنا، الأول يوفر لنا السعادة بشكل إيجابي بتوحيد انفعالاتنا، والثانية توفرها بشكل سلبي بالتضييق على عيوبنا، الأول يشجع على الاتحاد والثانية تخلق التمايزات، الأول يحمي والأخرى تقاصص»[1].

وكما هو واضح في القول السابق، فإن توماس بين يفاضل بين المجتمع والحكومة، ناظرا نظرة إيجابية إلى الأول، ونظرة تشكيك ونقد إلى الثاني، أي إلى هذا الجهاز السياسي والإداري والقمعي الذي يسمى الحكومة. المجتمع يشجع الأفراد على التعاون المشترك و على جلب المصلحة العامة، بينما الحكومة تخلق التمايز وتعمل على إعلاء مصلحة طبقة على حساب مصلحة الطبقات الأخرى. ويقترب هذا النقد للحكومة من نقد الدولة عند ماركس الذي يرى في هذه الأخيرة تعبيرا عن مصالح الطبقة المسيطرة، لذلك تصور زوالها في مرحلة الشيوعية التي يكون قد اختفى فيها، من وجهة نظره، انقسام المجتمع إلى طبقات.

[1]-**جان توشار**،تاريخ الفكر السياسي، تر: علي مقلد، (ط2"، الدار العالمية للطباعة والنشر، لبنان-بيروت، 1983)، ص.346.

ويرى "بين" أن السعادة الحقيقية والمطلقة تكمن في المجتمع لا في الحكومة، لذلك بحث عن شكل الحكومة الأفضل الذي يضمن للشعب الأمن والسلام والذي يعتبره هدف الحكومة المثلى والمفضلة على أساس أنها تجعل من الشعب سيدها ومن الأمن هدفها. تلك هي غاية المجتمع السليم الذي يفضله. ونلاحظ هنا مرة أخرى كيف أن فلسفة "بين" السياسية تبدو كالنقيض بالنسبة لفلسفة هوبز. فبينماالسيادة هي ملك للشعب عند الأول والدولة خاضعة وخادمة لها، نجد بالنسبة للثاني، يعني بالنسبة لمؤلف "التنين"، أن الحاكم وبصورة مطلقة هو صاحب السيادة وعلى الشعب أو الأفراد الخضوع لسلطته.

2/الحالة الطبيعية:

تحدث "بين"عن حالة الطبيعة التي كان يتمتع فيها الإنسان بالحرية وبكل حقوقه التي جعلته يعيش إنسانيته كاملة .وقد تصور أفرادا يشكلون شبه جماعة معزولة عن بقية الناس، يعيشون في ظل حالة الطبيعة التي تمنحهم الحقوق الفطرية التي ولدوا مزودين بها، يعيشون حياة طبيعية خالية من الوحشية، على خلاف ما ذهب إليه **هويز** الذي يرى بأن «الإنسان شرير بطبعه.»[1] فهذا التصور يخالف نظرة "بين"إلى الإنسان الأول الذي هو خير بطبعه ويتمتع بكامل حقوقه الطبيعية، حسب رأيه.

والإنسان عند "بين" كما عند أرسطو وابن خلدون، اجتماعي بالفطرة، ذلك أن الفرد عاجز بالاعتماد على نفسه وحده، حسب مؤلف كتاب "حقوق الإنسان"، على تحقيق جميع رغباته وتوفير كل حاجياته. يقول توماس بين: «فإذا انتهى (الإنسان) من قطع الأخشاب لا يستطيع نقلها، وإذا نقلها لا يستطيع نصبها»[2]. وكما سبق القول، هذه الفكرة نجدها أيضا لدى فلاسفة آخرين مثل **أفلاطون*** الذي قال بأن «الفرد وحده ضعيف ومن ثمة

[1] -**Jean Imbert,**La pensée politique des origines à nos jours ; (éd, P.U.F, Paris, 1969), p.269.

[2] -**توماس بين**، المنطق السليم. مرجع سبق ذكره، ص.10.

(*)-**أفلاطون** (337/427ق م): فيلسوف مثالي متصرف من أقطاب الفلسفة الإغريقية ولد بأثينا، تتلمذ على يد سقراط، من أجهر كتبه **"الجمهورية"**.

يكون الاجتماع ضرورة تحتمها حياة الإنسان»[1]، فالإنسان بحاجة إلى أخيه الإنسان. ومن هنا تقسيم العمل وضرورته من أجل توفير كل حاجياته التي تضمن له العيش في ظروف جيدة. فالشخص بمفرده لا يستطيع توفير كاملحاجياته، لهذا يختلف الأفراد، حسب أفلاطون، في المهن. فأحد يتقن الصناعة والآخر يتقن الزراعة والآخر يتقن الصيد...

ويرى أفلاطون بأن «الدولة تنشأ حينما يشعر الناس بأن الواحد منهم لا يستطيع أن يكفي نفسه في إشباع حاجاته، فيجتمع الناس بعضهم مع بعض لكي يستطيع الواحد أن يكمل الآخر»[2]. ولهذا قال **أرسطو*** إن «الإنسان مدني بالطبع، لا يوجد من غير أسرة ترعاه وتؤيده إلى أن يبلغ أشده»[3]. لهذا أيضا قال عن الإنسان بأنه"حيوان سياسي" مما جعل المجتمع يحظى بالأولوية عنده بالقياس إلى الفرد.

وكل الآراء السابقة، سواء عند "بين" أو غيره من الفلاسفة الذين ذكرناهم، التي تؤكد الطبيعة الاجتماعية للإنسان، تنحو منحى مختلفا عما يراه هوبز الذي يؤكد من ناحيته أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.

وقد سعى توماس بين إلى البحث عن شكل من أشكال الحكومة الذي يوفر للأفراد تحقيق كل مصالحهم وحاجياتهم، في مقدمتها الأمن والسلام. فوجود الحكومة،بالنسبة إليه، أمر ضروري بسبب عجز الفضائل الأخلاقية عن حكم العالم. وحسب رأيه فإن الغاية القصوى منوجود الحكومة هي توفير الأمن، فلا شيء يمكن أن يناقض ذلك لأنه أمر منطقي لا يتعارض مع مبادئ العقل. ويمكن أن نتفهم وضع "بين" الأمن كغاية قصوى

---

[1]-**أميرة حلمي مطر**،جمهورية أفلاطون، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994)، ص.21.
[2]-**عبد الرحمان بدوي**،خلاصة الفكر الأوروبي، سلسلة الينابيع ربيع الفكر اليوناني، (ط5، دار القلق، بيروت-لبنان، 1979). ص.89.
(*)- **أرسطو Aristote**(384-322 ق م)، مؤسس المنطق، أشهر كتبه في السياسة، الأخلاق إلى نيكوماخوس، الأرغانون.
[3]-**أبو نصر الفرابي**، كتاب الجمع بين رأسي الحكيمين، (ط4، المشرق، بيروت، 1976)، ص.38.

للحكم، مثلما هو الشأن عند هوبز. فالعصر الذي عاش فيه صاحب كتاب" حقوق الإنسان" هو عصر تميز بالحروب والقلاقل، كما سبق وأن ذكرنا.

ويرى"بين"الذي يؤمن بالنظام السياسي التمثيلي القائم على مبدأ الانتخاب، أنه كلما ازداد عدد الأفراد، واتسعت رقعتهم، كلما ازدادت الضرورة إلى زيادة عدد الممثلين المنتخبين الذين يتكفلون بحماية الشؤون والمصالح العامة للمجتمع ككل. وهؤلاء الممثلون هم أفراد من المجتمع الذي اختارهم لتمثيله. والغرض من ذلك هو ضمان الإخلاص للشعب وحماية المصلحة العامة المشتركة بين كل أفراد المجتمع.

تلك هي الحكومة التي دعا "بين" إلى قيامها ورأى ضرورة وجودها. حكومة تستمد شرعيتها من الشعب الذي تمثله، عكس الحكومات المستبدة التي تنهب مصالح الأفراد وخيراتهم. فدور الحكومة التي دعا إليها "بين" يتمثل في حماية حقوق الأفراد وتوفير الحرية بقدر الإمكان، مع صيانة الأمن والسلام. فالحكومة عند توماس بين، الذي يعادي كما سبق وأن أوضحنا المناركية القائمة على اغتصاب السلطة، لا تنتظم إلا حينما تتم الموافقة المتبادلة بين أناس يتمتعون بحالة "الحرية الطبيعية" State of Natural » « Liberty على تكوين مجتمع يتعاون فيه الجميع على تحقيق المهام العامة»[1]. وعليه فإن دور الحكومة ينحصر في تحقيق المهام العامة التي تعود بالمصلحة على كل فرد من أفراد المجتمع، الذين يساهمون ويشاركون بدورهم في الحياة السياسية.

ويرى "بين" أنه لم تكن ثمة حاجة إلى قيام الحكومة في البداية وذلك لقلة الشؤون العامة من جهة، ولأن كل فرد يكون مضطرا لأن يفعل ما يجب عليه فعله خوفا من امتهان الجميع له من جهة أخرى. وهنا يتفق مع بعض علماء الأنثربولوجيا، مثل مارسيل

[1] -**Thomas Paine,**Common Sens.(vl,02G,P,putnom sons,New York and London),1779-1792, p.65.

غوشيه وبيار كلاستر، الذين يرون أن المجتمعات البدائية لم تعرف الانقسام الذي يحدثه وجود الدولة، يعني وجود حكام ومحكومين.

ومع تكاثر الشؤون العامة، وازدياد عدد الأفراد، أصبح من المتعذر، حسب توماس بين، تسيير المجتمع بالضمير الإنساني وحده. وظهرت الحاجة إلى ـــأن يتفق الجميع ويتعاقدون على اختيار هيئة تقود المجتمع نحو تحقيق أهدافه. وتعمل على تأييد الحرية وبث الأمن والطمأنينة بين المواطنين، مما يبين انتماء توماس بين إلى فلاسفة العقد الاجتماعي، مثل هوبز ولوك وروسو.

وسيرا على نهج فلاسفة التنوير الذين يقيمون علاقة تكامل بين العقل والطبيعة، يرى "بين" أن تحقيق الحكومة لمهامها يكون ميسورا، ما دامت هذه الأخيرة تعتمد على صوت الطبيعة وإرادة العقل.فالحكومة التي تجعل من الأمن هدفها ومن الشعب مرجعها هي حكومة تتوافق مع مقتضياتالعقل ومع مقتضيات الطبيعة،وليس على إرادات وهمية لكائن فوق الطبيعة، كالأنظمة الملكية القائمة على الحق الإلهي.

3/العوة الى حماية الحقوق الطبيعية:

ويقر "بين" بمبدأ المساواة المطلقة بين الأفراد إذ يرى أن الإنسان خلق متساويا مع أخيه الإنسان من حيث الطبيعة، فالإنسان يولد متمتعا بحقوق طبيعية، وتلك الالتزامات الأخلاقية المتساوية بين جميع أفراد البشر مهما كان أصلهم وعرقهم، ووجودهم مستمدة من الوجود الإلهي ذاته.

و يرى أن الحقوق الطبيعية للإنسان، من قبيل الحق في الحرية والعدالة والمساواة والحياة...إلخ، هي حقوق مدنية ينبغي أن تسير المجتمعات وفقها. وعلى هذا الأساس فإن "بين" يسعى وراء مجتمع يقوم على مباديء العقل والطبيعة، فأصل الحقوق المدنية هو

تلك الحقوق الطبيعية الأولى التي وجدت مع وجود البشر والتي تشكل جزءا منه. يقول "بين": «لم يدخل البشر في مجتمع لكي تكون حالتهم أكثر سوءا مما كانت عليه، ولا لكي يمتلكوا حقوقا أكثر مما كان يمتلكونها من قبل، ولكنهم يؤسسون المجتمع لضمان حقوقهم الطبيعية في الأمن والسلام، إن حقوق الإنسان الطبيعية هي أساس حقوقه المدنية»[1]. وعليه فإن الغرض الأساسي والوحيد للحقوق المدنية التي يضعها المجتمع هو حماية تلك الحقوق الأولية للإنسان، أي حقوقه الطبيعية التي وجدت بمجرد وجود الإنسان والتي تشكل جزءًا من كيانه.

فرأي توماس بين يخالف من يرى بأن المجتمع يحطم حقوق الإنسان، بلهو على العكس من ذلك يعتقد بأن المجتمع يعمل على حمايتها وصيانتها. وبذلك يختلف"بين" مع "روسو" الذي يرى بأن الإنسان خير بفطرته، لكن المجتمع هو الذي يفسده. على أن "روسو" يرى هو كذلك ضرورة المساواة بين البشر، ويقول بأن الناس يولدون أحرارا، كما قال في الإسلام عمر بن الخطاب. جون لوك كذلك يمجد حالة الطبيعة ويقولبأن العدالة تعم الحياة فيها و التمييز الطبقي منعدم وسطها،والمساواة قائمة بين أفراد المجتمع: «الأفراد كانوا مشبعين بروح العدالة طبقا لأحكام القانون الطبيعي، فالإنسان عند لوك خير بطبعه»[2]. ونلاحظ هكذا كيف يختلف "بين" و "روسو" و" لوك" عن "هوبز" في تصور حالة الطبيعة التي كانت تتميز بالنسبة لهذا الأخير بكونها "حرب الجميع ضد الجميع." والملاحظ بهذا الصدد أن الفلاسفة المتميزين بنظرة تشاؤمية إزاء الإنسان،مثلميكيافيلوهوبز الذي يرى بأن الإنسان شرير بطبعه، يدعون إلى إقامة نظام سياسي قائم على الاستبداد، بينما المتفائلون في نظرتهم إلى الإنسان وفي اعتبارهم إياه خيرا في الأصل، مثل "بين" و " روسو" و"هوبز" يدعون إلى نظام حكم يراعي الحريات والحقوق والمساواة. لوك مثلا يرىبأن

[1] -**Thomas Paine,**The rights of Man.Op,cit, p.25.

[2] -**فوزي أوصديق**،الواقي في شرح القانون الدستوري الجزائري، (ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009)، ج1، ص.33.

«الحافز الطبيعي قد دفع الناس إلى الإيمان بأن واجبهم نحو حب الآخر لا يقل عن واجبهم نحو حبهم لأنفسهم»[1]. على أن "بين" يشير في آن واحد إلى أنه " لا عصمة من الخطيئة إلا في الجنة"[2] وبأن نشأة الحكومة جاءت " لتعويض النقص في فضيلة الأخلاق."[3] وهذا يمكن تأويله على أنه يعني بأن الإنسان بالنسبة لتوماس بين ليس كله خير، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى حكومة وإلى قوانين. إذن "بين" يتحدث عن "نقص" في "فضيلة الأخلاق" عند الإنسان مما يعني أن الإنسان لا يتصف بصفة الكمال، وبالتالي هو ليس بملاك كما يرى روسو و لا بشيطان كما يعتقد هوبز.

ويلح " بين" على الفكرة القائلة بأن الإنسان اجتماعي بطبعه وبأن الطبيعة قد خلقت في الإنسان الميل إلى الحياة الاجتماعية حتى «أصبح الإنسان في حاجة متزايدة إلى المجتمع باعتباره الملجأ الوحيد الذي يمكنه من تحقيق رغباته. حينما شعر كل إنسان بحاجته إلى المجتمع اضطر الجميع إلى تنظيم ذلك المجتمع الذي يمثل مركز الجاذبية بالنسبة إلى الجميع»[4]. وهكذا تعاقد الأفراد مع بعضهم البعض واتفقوا جميعا على إنشاء حكومة. وهذا التعاقد هو الطريق الوحيد الذي يمنح الحكومة شرعيتها وكيانها، وذلك مقابل أن توفر لهم الأمن والسلام.

وإلى نفس الفكرة ذهب جان جاك روسو الذي يرىبأن شعور الناس بالمساواة فيما بينهم جعلهم يميلون إلى الاجتماع والإتفاق على قيام ذلك العقد الاجتماعي.

[1] -**جون لوك**، الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر: محمود شوقي، الكيال، (مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د.ت)، ص.14.

[2] - نقلا عن ديفيد بوز ، مفاهيم الليبرتارية وروادها. التشكيك في السلطة، ت. صلاح عبد الحق، 2008، نشر رياض الريس، ص. 27.

[3] - ن.م، ص. 28.

[4] -**Thomas Paine,**The rights of Man.Op ,cit,p.48.

وقد سبق وأن أشار "بين" إلى أن **الحقوق المدنية***[1] قد انبثقت من الحقوق الطبيعية اللاصقة بالإنسان، إلا أنه يميز في آن واحد بينهما، أي بين "الحقوق الطبيعية والحقوق المدنية. فالحقوق الطبيعية تسعى في نظره إلى تأكيد حق الإنسان في الوجود، وهي فكرة تحيل إلى هوبز، بينما تسعى الحقوق المدنية إلى تأكيد حق الإنسان في أن يصير ويصبح عضوا في المجتمع، فدور الحقوق المدنية هو إثبات أن الفرد ينتمي إلى المجتمع وليس مستقلا عنه.

صحيح أن "بين" آمن وتقبل بيسر فكرة الحقوق الطبيعية، وما تحمله من قوانين وحقوق طبيعية، أسس عليها كل من هوبز ولوك وروسو تصورهم للدولة القائمة على أساس من التعاقد الاجتماعي،ولكن "بين" عارض في آن واحد المنطلقات الخيالية الافتراضية القائمة على تصور لحالة الطبيعة الأولى السابقة على قيام المجتمع، كما يراها هؤلاء.

فتوماس بين يرى بأن المجتمع هو المرجع والمقياس، فهو ظاهرة تتوافق مع العقل والطبيعة، بمعنى أن المجتمع أو الاجتماع البشري هو الحالة الطبيعية الأولى للإنسان، على عكس ما يتصوره روسو أو هوبز، وبأن المجتمع حالة إيجابية وخيرة بالنسبة للإنسان وليست شرا، كما يؤكد مؤلف " العقد الاجتماعي" الذي يرى بأن " الطبيعة خلقت الإنسان سعيدا وخيرا، لكن المجتمع يفسده ويجعله بائسا."فالمجتمع بالنسبة لتوماس بين حقيقة واقعة، لا مفر منها، وعقلنا يقودنا إلى التسليمبأن المجتمع يجب أن يكون ويوجد أو يخلق لكي تتحقق مطالب الإنسان، فالإنسان في سعيه إلى توفير الأمن وبلوغ السعادة في حاجة ماسة إلى قيام المجتمع الذي بفضله يحقق رغباته ويوفر كل حاجياته .وهذا يعني أن قيام المجتمع أمر يتطلبه العقل، لأن الفرد في حالته الطبيعية عاجز عن تحقيق كل حاجياته بمفرده. فالغرض من قيام المجتمع هو البحث عن الأمن والسلام وتوفير الحرية المطلقة

(*)-**الحقوق المدنية:** هي تلك الحقوق التي تنبثق من الحقوق الطبيعية ويتمتع بها الفرد عندما ينتقل من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني.

للأفراد. ولهذا يؤكد "بين" أنه «مهما غطت أعيننا غشاوة من ثلج أو انخدعت آذاننا بالأصوات، ومهما ضلل التحيز إرادتنا أو ألقت المصلحة ستارا من الغموض على فهمنا، فإن الصوت البسيط للطبيعة والعقل سيقول: هذا صحيح»[1]. وكل هذه الآراء يمكن قراءتها كرد على روسو الذي يحمل المجتمع، كما سبق وأن ذكرنا، مسؤولية فقدان الفرد براءته أو طيبته الطبيعية الأولى.

فانخراط الفرد في الجماعة أمر بتوافق مع عقل الإنسان وطبيعته، عند "بين". على أن هذا لا يعني البتةضرورة أن يتخلى الفرد عن حريته، كما هو الشأن عند هوبز، ذلك أن "بين" يمجد الحرية التي يجب أن لا تتعرض في نظره إلى القسر والإرهاب. ومن هنا معارضتهلكل الحكومات التي تقلص من حرية الفرد وتهددها.فتوماس بين يدعو إلى حكومة تتناسب مبادئها مع إرادة الشعب، و يهاجم كل الحكومات التي تتعارض اتجاهاتها مع مبادئ الإرادة الشعبية.

وبالنسبة لمؤلف "المنطق السليم"،ليست الحرية نتاج تعاقد بين الحاكم والمحكومين، بل نتيجة اتفاق بين أفراد متساوين تماما في الحقوق الطبيعية، إذ يرىبأن الشعب يوجد أولا وليس الحكومة، فالشعب يوجد حتى في غياب الحكومة. وهذا ما أثبتته الأبحاث الأنثربولوجية حول المجتمعات البدائية التي أكدت إمكان وجود مجتمع بدون دولة. فالإجتماع البشري ظاهرة فطرية، أما الحكومة فهي ظاهرة ثقافية، أي من ابتكار البشر وتوافقهم.ونحن نتذكر بهذا الصدد بأن الحكومة، أو الدولة كما يسميها البعض، لم توجد في بداية الأمر، حسب "بين"، وذلك لعدم حاجة الناس إليها آنذاك.إذنلم يوجد في الأصل حكام لكي يتعاقد الشعب معهم، وبالتالي فالتعاقد عند "بين" يكون عن طريق اتفاق أفراد الشعب فيما بينهم. هكذا يؤسس "بين" لمبدأ السيادة الشعبية ولتبعية المؤسسة الحكومية لها.ومن

[1]-**توماس بين وآخرون**،مفاهيم الليبيرالية وروادها –التشكيك في السلطة-، تر: صلاح عبد الحق، (ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008)، ص.29.

المعروف أن فكرة "الأصل" أو "المصدر الأول"الذي هو الله أو الطبيعة أو العقل أو الشعب، تلعب دورا محوريا في الفلسفة السياسية فيما يخص إشكالية المشروعية في الحكم. والأصل في هذه المسألة بالنسبة لتوماس بين هو الشعب. إنه سابق على وجود الحكومة التي ليست غير نتاج إرادة أفراد أحرار متساوين يشكلون الشعب. وبالتالي فإن الشعب هو مصدر شرعية السلطة، وليس ما يسمى بالحق الإلهي أو الوراثة أو القوة. يقول " بين" بهذا الصدد: « والحق أن الأفراد أنفسهم، كل بحسب ما يمتلك من سيادة وشخصية قد تعاقدوا مع بعضهم البعض، واتفقوا جميعا على إنشاء حكومة وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمنح الحكومة شرعيتها وكيانها»[1].

والتسليم بفكرة قيام الحكومة عن طريق الإرادة الشعبية أمر يكسبها شرعيتها، ويجعل صيانة الحقوق الطبيعية وتوفير الأمن والسلام للمجتمع غايتها. تلك هي الحكومة الشرعية. أما الحكومة التي لا تقوم على هذا الأساس، كما هو الأمر في النظام الملكي أو الأنظمة الاستبدادية عموما، فهي حكومة غير شرعية، يعني مغتصبة للحكم، كما هو شأن النظم العربية عندنا.

[1]-**Thomas Paine,**The rights of Man.Op, cit;p.98.

## المبحث الثالث:

## الديمقراطية.

### 1/ الدعوة الى قيام النظام الديمقراطى:

أراد "بين" أن يخلص من نقد المناركية إلى تأييد النظام"**الجمهوري الديمقراطي**".وقد هاجم بشدة النظام الإنجليزي الذي احتفظ بالملك كحاكم مونـاركي. و رأى بأن ملك إنجلترا عنصر معطل يكلف الدولة كثيرا بينماعمل الملك يقتصر على إعلان حالة الحرب أو السلم.

كما اعتبر الدستور الإنجليزي دستورا معقدا، يتشكل من بقايا أساسية لشكلين قديمين من أشكال الحكومات الاستبدادية، إلى جانب بعض المواد المرتبطة بالنظام الجمهوري. وتتمثل مكونات الدستور الأنجليزي في:

«**أولا:** بقايا الحكومة الملكية الاستبدادية، ممثلة في الملك،

**ثانيا:** بقايا الحكومة الأرستقراطية الاستبدادية ممثلة في النبلاء.

**ثالثا:** مواد النظام الجمهوري الجديد، ممثلة في أعضاء مجلس العموم»[1].

ذلك هو النظام الذي حاربه "بين"، وعمل على إيجاد نظام آخر بديلا عنه، يكون خارج سلطة الملك ومعاديا تماما للحكومة الملكية.فقد سعى "بين" وراء نظام لا يكون فيه الحكمبيد ملك أو حاكم واحد ولا في يد فئة أو طبقة من طبقات المجتمع.

[1]-**توماس بين**، المنطق السليم، مرجع سبق ذكره، ص.12.

2/ الحكومة الشعبية:

نعرف بأن توماس بين يرىبأن الحكومة ضرورة لا مفر منها،فما نوع الحكومة التي يدعو إليها؟ إنها الحكومة التي تستمد سلطتها من إرادة الشعب، وتتولى بتفويض منهإدارة الشؤون العامة، حكومةيساهم الشعب من خلالها في الحياة السياسية، فالحكم عند "بين" هو بيد الشعب.حكم يكون فيه البرلمان، في تداوله للشأن العام كأعضاء مستوطنة من المستوطنات البشرية الأولى، يجتمعون تحت ظل شجرة لتدبر أمورهم العامة وتسيير شؤونهم، كمافي مجلس الأمة اليوم. يقول "بين" عن هذا المستوطنة التي تصورها: «ربما ستوفر لهم شجرة مناسبة نوعا من مجلس أمة فتجتمع المستوطنة بكاملها تحت أغصانها لتتداول في القضايا العامة»[1]. وبتعبير أوضح يدعو "بين" إلى نظام "**ديمقراطي**" يعطي الأولوية للشعب الذي يتولى بنفسه إدارة شؤونه السياسية ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة وضمان الحرية، مما يؤدي في النهاية إلى توفير الأمن والسلام وتحقيق السعادة المثلى.

وقد يبدو لنا توماس بين فيلسوفا طوباويا، على غرار أفلاطون في "الجمهورية". والحقيقة أنه يمكن القول بأن مؤلف "المنطق السليم" يؤمن بنوع من النسبية فيما يتعلق بنظام الحكم، فأيا كان هذا الأخير، فهو عنده "شر ضروري حتى في أحسن الأحوال"[2] ،وبالتالي فحتى أحسن نظام حكم، يعني ذلك الذي يدعو إليه، أي النظام الديمقراطي، لا يمكن أن يكون نظاما مثاليا.فكيفما كان شكل الحكومة،فهي "شر"، عداأن أقل أشكال الحكومة ضررا، في نظره،هي الحكومة الديمقراطية. وهو رأي يتوافق مع ما يسلم به اليوم منظرو السياسة الذين يقولون عن الديمقراطية بأنها ليست نظاما مثاليا، و إنما هيأقل الأنظمة السياسية سوءا، لا أكثر.

[1] -**توماس بين**، اليكسسدوتوكفيل وآخرون، مفاهيم الليبيرالية وروادها، التشكيك في السلطة، مرجع سبق ذكره، ص.28.
[2] - ذكر في **" توماس بين وآخرون**، م.س، ص.26.

و في كتابه "الذوق العام"Common sens، لا يولي توماس بين أدنى اهتمام إلى الأعيان أو علية القوم بل يوجه كل اهتمامه إلى عامة الشعب. ففكرة العقد الاجتماعي تقوم على اتفاق بين أفراد المجتمع أو الشعب، مما يجعل هذا الأخير المرجع، وليس الحكومة أو الحاكم كما هو الحال في الحكومات المونـاركية. وذلك هونفس ما يقوله روسو الذي يدعو إلى قيام «دولة سيادة أفرادها فوق أي اعتبار ولا وجود لدور الفرد واستقلاليته فيها نصيب إلا من خلال سيادة إرادة الأفراد العامة»[1].فقد جاء "روسو" بمفهوم جديد هو "**حاكمية الشعب**" في القوانين التي تحكم عمل الدولة وعلاقتها مع المجتمع. وذلك هو النظام الديمقراطي الذي سبق وأن عرفه **أفلاطون** ب" حكم الشعب»[2]. وعلى أساس ما سبق، نلاحظ أن "بين" و "روسو" يختلفان عن "هوبز" الذي « أقر بمبدأ تركيز السلطة في شخص الحاكم»[3].

وفي سعيه وراء نظام يجعل الفرد يتمتع بكل استقلاليته، يتفق توماس بين مع **جون لوك**، أبرز المفكرين الذين أعلوا من شأن الفرد وإبراز أهميته السياسية والاجتماعية. فهو يعتقد أنه من حق كل فرد أن يتمتع بالمساواة أمام الله وأمام العدالة، ولا فرق في ذلك بين غني وفقير. لهذا ألح على ضرورة التزام الحاكم بالقوانين، واعتبر الطغاة، شأنه في ذلك شأن " بين" مصدر المآسي الإنسانية، قائلا بأن الحكام الطغاة « ينسلخون جذريا عن أحكام العقل ويخرجون أنفسهم من نطاق البشر العاقلين ويتركون لأفراد المجتمع حق معاملتهم كما يعامل الوحش أو المجرم»[4].

فلوك، على غرار توماس بين، لا يقر بمبدأ السلطة المطلقة للحكام، فالسلطة تكون بيد المجموعة المنتخبة من الشعب لأنها تمثل المصالح الشعبية المتعددة الأنواع. لوك لم

---

[1] -**مولود ديدان**،مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية.مرجع سبق ذكره,ص.56.

[2] -**Jean Touchard,**Histoire des idées politiques, (1er éd, Press Universitaire de France, Paris, 1959), p.16.

[3] -**محمد نصر مهنا**،في نظرية الدولة والنظم السياسية، (المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الإسكندرية، 1999)، ص.41.

[4] -**ريتشارد بيترز**،في أعلام الفكر السياسي، (د.ط، دار النهار للنشر، 1970)، ص.6

يكن متحمسا للحكم الملكي أو الحكم الأرستوقراطي، بل فضل "**الحكم الديمقراطي**" المحدود، فالهيئة التنفيذية ويعني بها الحكومة، والهيئة القضائية ويقصد بها العدالة، تابعتان للبرلمان ونواب الشعب هم الذين يحاسبون كل مسؤول عن المهام الملقاة على عاتقه. فنظرية لوك تقوم على عدم السماح لأي هيئة أن تتفرد بالسلطة، لأن القصد من تشكيل الحكومة وتعاقد الأفراد لتحقيق الهدف هو المحافظة على أملاك الناس وعدم السماح لأية هيئة أو فرد أن يعتدي على غيره من الناس. لكن رغم نقاط التلاقي التي أشرنا إليها بين "بين" و "لوك" إلا أن هذا الأخير أقل ثورية من الأول وأقل إيمانا بالسيادة الشعبية منه:" فرغم أنه منظر لثورة (الإنجليزية)، إلا أن لوك ليس ثوريا البتة. إنه يشك في مبدأ السيادة الشعبية قدر شكه في نظام الحكم الملكي المطلق. همه الرئيس هو النظام والأمن والهدوء."[1]

هذه أمثلة عن حقوق الإنسان الطبيعية التي تعتبر في: «الفلسفة السياسية شرطا للحياة الإنسانية الكريمة التي تميز المجتمع الإنساني عن ممالك النحل أو النمل وتجمعات الحيوان الأخرى ومختلف أشكال الحياة الوحشية»[2].فالانسان لا يعيش عيشا كريما إلا في ظل النظام الديمقراطي.

وتعتبر الديمقراطية من أمهات المسائل التي طرحت في الفلسفة السياسية خلال العصور الحديثة التي شهدت قيام الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية وكذا الثورة الإنجليزية، وذلك قصد إرساء أنظمة تقطع الصلة بالأنظمة الاستبدادية القائمة في تلك الأيام.وقد نادى المفكرون التنويريون بالحرية الفردية ورأوا بصورة عامة أن الشعب هو صاحب السلطة والسيادة.ولعل شعار الدستور الأمريكي القائل:"نحن الشعب نأمر the

[1] - **Jean Touchard,** op.cit, p.378.
[2] -**M.Macdonald,**Natural Rights, in Peter Partett. (éd Philosophy, politics and Society, Basil Blackewill, 1970), p.40.

people, ordain»[1]، يعبر أحسن تعبير عن هذا التوجه الجديد في الفكر السياسي، والذي يذكر بشعار " الشعب يريد..." الذي تردد أثناء ما يعرف بالربيع العربي الذي قام بدوره ضد الاستبداد .فالمنطقة العربية تعج اليوم بنفس مطالب الحرية والديمقراطية والسعي إلى القضاء على الفساد والاستبداد، كما في عصر "بين" وغيره من التنويريين.

وقد ساهمت أفكار**توماس بين**، الذي كانت رسالته "الذوق العام" Common sens» تتردد فقراتها المنتقدة للحكومات المونارکية وكأنها فقرات من إنجيل، ساهمت في هذا الحراك التاريخي العام، لاسيما في أمريكا، إذ «تغيرت الأفكار التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ترى ضرورة اتخاذ الشكل المونارکي كشكل ملائم للحكومة في الولايات المتحدة بعد الاستقلال فتحولت هذه الأفكار جميعا نحو تحبيذ الشكل **الجمهوري الديمقراطي** والابتعاد التام عن الشكل المونارکي»[2].

وقد أثرت كتاباته في المجتمع الإنجليزي أيضا، وكذلكفي المجتمع الفرنسي حيث كانت أفكاره سندا لثورة 1789.لقد ولدت أفكاره هنا وهناك حركات تنادي بالديمقراطية وتطالب بالحرية، مما جعل بارتجتون يقول عنه: « لقد أعطى **بين** الديمقراطية مغزى أعمق وحيوية متدفقة كما منح حياة متجددة لنظرية الحقوق الطبيعية بتأكيده المستمر علىنظرية العقد الاجتماعي الذي لا يتوقف على جيل سابق، وإنما تضطلع به كل الأجيال...وبهذا يكون "بين" قد نادى بضرورة التمسك بالإرادة الشعبية المعاصرة، وبأن الدولة قد قامت من أجل الإنسان وليس العكس»[4].

[1]-**سعود المولى**، أمريكا ديمقراطية الإستبداد دراسة في علم الاجتماع السياسي، (ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009)، ص.28.
[2]-**علي عبد المعطي محمد**،الفكر السياسي الغربي، (د.ط، دار المعرفة الجامعية حقوق الطبعة محفوظة، الغسكندرية، 2000)، ص.328.

[3]-**علي عبد المعطي محمد**،الفكر السياسي الغربي، مرجع سبق ذكره، ص.237.

على أن المطالبة بالحرية وبغيرها من حقوق الإنسان وبسيادة الشعب لم تكن مجرد مطالب بلورها فلاسفة التنوير الذين تحدثنا عنهم، وفي مقدمتهم توماس بين، بل كانت أيضا تعبيرا عن صعود وانتصار طبقة جديدة، وهي الطبقة البرجوازية، الساعية إلى تحطيم النظام السياسي القديم لإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن مصالحها. وهي طبقة أفرزها تطور النظام الرأسمالي، وسوف تتحول بدورها إلى طبقة مستغلة، وذلك للطبقة العمالية، أو البروليتاريا، كما يسميها ماركس. وقد سبق وأن أشرنا إلى هذه النقطة. وإلى جانب ذلك، فإن النظام الجديد، ورغم تبنيه لإيديولوجية حقوق الإنسان وللديمقراطية، سيفرز ظاهرة الاستعمار التي ستظل الجزائر رازحة تحته لمدة قرن وربع قرن.

# خاتمة

و على هذا نصل في النهاية إلى التسليم بان بينPAINEلم يقبل ان يكون هناك استبداد باسم الدين فدخل في هجوم صريح على الكنيسة ،حيث يرى بان الدين هو أعمق و ارحم من أولئك القابضين على عقول الناس ،اعتبر العلم هو المحرر للعقل البشري من سلطان العابثين باسم الدين.كما إن الفلسفة هي المحرر للإرادة الإنسانية من استبداد الدولة .

كما إن بين يمثل اكبر مناصري الديمقراطية فهو طالب بان تتحول الملكية في انجلترا إلى جمهورية دستورية تأخذ بالرقابة التشريعية و التداول السلمي للسلطة حيث إن بين يرفض كل أشكال العنف و الاستبداد و ينبذ الرق و العبودية،فهو قد هاجم الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها جورج واشنطن الرئيس الجديد لأنه كان يمتلك عبيدا ،وقد قال نابليون في شان توماس بين : " انك تستحق تمثالا ذهبيا في كل مدينة في العالم يا صاحب العقل الذهبي " ،إذ قبل بين مجاملة نابليون ولم يقبل نزعته نحو الاستبداد، وعلى هذا تابع بين جهاده في سبيل نشر أفكاره التحررية إلي كانت أفكار قالها فيلسوف عالم و تلقتها آذان واعية و نفوس حرة و ثابتة كما ينبغي علينا كذلك الإشارة إلى إن بينPAINE هو الشخص الذي اقترح تسمية الدولة الناشئة باسم - الولايات المتحدة الأمريكية – فكافأته الدولة الناشئة بمبلغ ضخم من المال تقديرا له على بذرته القوية لتي صادفت ارض عفية و نفوسا غنية بمادة الحياة و الاستعداد من اجل مستقبل أفضل، مات و عاشت أفكاره تنتج التقدم و النهضة، انه بذرة قوية في ارض عفية .

إن توماس بين ساهم بكتبه الثلاثة الكبار التي صنعت مع آخرين مستقبل المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية التي أصبحت لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية ،ثم ساهمت في تنوير الرأي العام الفرنسي فشارك مع الفرنسيين في الثورة الفرنسية و ساهم بوضوح في وضع قيود شديدة على الملكية البريطانية ثم كل الملكيات الأوروبية و هاجم الاستبداد إلى إن أصبح واحدا من ضحاياه .و على هذا فان بين يمثل اكبر براعم التنوير فقد كان مفكرا واسع الشهرة عميق النفوذ ،ولعلى هذا يرجع إلى ما تمتع به من موهبة أصيلة جعلته طلق الحديث ، قوي الحجة ، واسع المقدرة و غزير التفكير و نحن لا

نعلم من أين استقى بين PAINE أفكاره و لكن التحليل الدقيق يجعلنا نقرر إن أكثر أفكاره مستقاة من لوك ، روسو، و مونتسكيو. ولكن فكره مع هذا لم يكن متطابقا مع أي منهم. لقد جمع بين الأفكار من هؤلاء و تمثلها في باطنه و أخرجها في ثوب جديد مغايرة لفكرهم، بما اكتسبه من خبرة من التجربة الانجليزية و من الثورتين الأمريكية و الفرنسية.

هذا هو توماس بين الذي ساهم بفكره و قلمه في صناعة ثورتين الأمريكية و الفرنسية و أوهنت الاستبداد في مجتمعات الغرب فهو يمثل احد كبار محرري الروح البشرية . بل لم يكتف بالكتابة و النظير، و إنما نزل إلى ساحة المعركة مدافعا عن كل المضطهدين لسبب عقائدي أو فكري ، فشانه في ذلك شان فولتيرVOLTAIR ،فهو شن بذلك أسلوبا جديدا للمثقف الذي لا يقف مكتوف الأيدي أمام الفضائح التي ترتكب باسم الدين و الدين الحق من ذلك براء .

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

**1-قائمة المصادر**

**المصادر باللغة العربية**


1. **جان جاك شوفالييه،** تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، تر: عرب صاميلا، (ط5، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006).
2. **فولتير،** حياته،آثاره، فلسفته، تر: د.صباح محمد الدين، (ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1961).
3. **توماس هوبز،** الليفيتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، (ط1، تر: د. يانا حبيب حرب هيئته أبو ظبي للثقافة والتراث (الكلمة)، دار الفارابي، 2011).
4. **توماس بين،** المنطق السليم، تر: محمد ابراهيم الجندي، (ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012).
5. **توم بين،** حقوق الإنسان، تر: تربونار (راولز)، (ط1، 1954).
6. **جون توشار،** تاريخ الفكر السياسي، تر: علمي مقلد، (ط2، الدار العالمية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1983).
7. **عبد الرحمان بدوي،** خلاصة الفكر الأوروبي، سلسلة الينابيع ربيع الفكر اليوناني، (ط5، دار القلم، بيروت، لنان، 1979).
8. **أبو نصر الفارابي،** كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين، (ط4، المشرق، بيروت، 1976).

9. **جون لوك،** الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر: محمود شوقي الكيال، (دط، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د ت).

10. **جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي،** تر: ذو قال، (دط، دار القلم، بيروت، لبنان، دت).

11. **توماس بين وأليكس دوتوكفيل، وآخرون،** مفاهيم الليبرالية وروادها التشكيك في السلطة،تر: صلام عبد الحق، (ط1، رياض الرير للكتب والنشر، بيروت، 2008).

12. **فلاديميرلنين،** الدولة والثورة، تعاليم الماركسية حول الدولة ومماهاتالبرولبتارية فيالثورة، (ط1، موسكو، 1917).

13. **عبد الرحمان الكواكبي،** طبائع الاستيدار ومصارع الاستبعاد، (دط، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرعاية، الجزائر، 1988).

14. **جون ديوي،** آراء جيفيرسون الحية، تر: محمود يوسف زايد، (دط، دار الثقافة، بيروت، 1957).

## قائمة المصادر باللغة الفرنسية

1. **Jean Jacques Rousseau**, Du contrat social,Trad : Felix Guirand, Librairie Larousse, Canada, Paris, 1756-1813.

2. **Jean Imbert**, ,henri moral-Runy Jean Dupuy ,La Pensée Politique des Origines a nos jours, (éd, P.U.F , Paris,1969).

3. **Maurice Barbies**, La Modernité politique, Préface Par Marcel Gouchet, (Ed.PUF, Paris, 2000).

4. **Jean Touchard,**Histoire des idées politique, (1ere press Universitaire de France, 1959).

5. **Raymond Aron**, Introduction à la philosophie politique**,**.

6. **Vladimir Lenine**, L'état et la révolution, ed.en langues étranger, Pekin, 1966).

## قائمة المصادر باللغة الانجليزية

1. **Thomas Pain**, Age of Reason**.**vol,17,éd,moncure,(Conway,New York,1894) .

2. **Thomas Paine**, **Common sens,**(1 er ,éd,philosophia,Oμnew York and **London,1776).**

3. **Max Weber**, The theory of social and economic organisation, edited by Tacott Parsons, (New York, Oxford university press, 1947).

4. **David Beethan**, The Legitimation of power, (Macmillan, 1991).

5. **JuluSteinbry,**Looks, Rousseau, and the idea theory of political obligation, Green Woad, Press, 1978).

6. **Thomas Paine**, The rights of man**,(**Harvard College Libberary,London,1856)

7. **John Stuart Mill,**On liberty.(Penguin Classics,London,1859).

8. **John Rawls**, Political liberalism, (Colombia university press, 1996).

9. **William Cobbett**, **Rural rides,** (2 vol. Every man's library, London, New York, 1969).

10. **Goerge Spatter**, William Cobbett,the poor man's friend, (2 vol, Cambridge, Cambridge university press, 1982).

## 2-قائمة المراجع

**قائمة المراجع باللغة العربية**


1. **راتب الحوراني**، حوارات في التداخل الديني والسياسي، (ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2009).
2. **بيير فرانسوامور**، هوبز فلسفة، علم، دين، تر: أسامة الحاج، (ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993).
3. **تزفيتاتتودوروف**، روح الأنوار، تر: حافظ قويعة، (ط1، دار محمد علي للنشر، بيروت، لبنان، 2007).
4. **هاشم صالح**، مدخل إلى التنوير الأوروبي، (ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2008).
5. **إمام عبد الفتاح إمام**، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985).
6. **اسماعيل علي سعد**، دار الدارسات في المجتمع والسياسة، (دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988).
7. **إميل براهيبه**، تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، تر: جورج طرابشي (ط2، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983).
8. **مولود ديدان**، مباحث في القانون والنظم السياسية، (ط1، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005).

9. **محمد نصر مهنا**، النظام الدستوري والسياسي، (ط1، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2005).

10. **جورج سعد**، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، (دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2000).

11. **موريس كرانستون**، إعلام الفكر السياسي، (ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1981).

12. **محمد العاملي**، القواعد والفوائد، (دط، دار المفيد، 1998).

13. **أمين شريط**، في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000).

14. **نعمان أحمد الخطيب**، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، (ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 1999).

15. **محمد طه بدوي**، فلسفتنا السياسية الثورية، (ط1، منشأ المعارف الاسكندرية، 1963).

16. **مرتضى مطوري**، نظام حقوق زنادر السلام، (ط4، انتشارات صدار طهران، 1369).

17. **أميرة حلمي مطر**، جمهورية أفلاطون، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994).

18. **ليوشتراوس وجوزيف كروبسي**، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديدس حتى اسبنوزا، تر: محمود سيد احمد، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005)، ج1.

19. **مجهول**، الضروري في السياسة.

20. **أندريه كرسون**، الفلاسفة والأخلاق، تر: عبد الحليم محمود، (دط، دار العرب، سوريا، 2009).

21. **فوزي أوصديق**، الواقي في شرح القانون الدستوري الجزائري، (ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009)، ج1.

22. **محمود نصر مهنا**، في نظرية الدولة والنظم السياسية، (دط، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1999).

23. **طارق عبد الحميد الشهاوي**، نظرية العقد السياسي، (ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009).

24. **ريتشارد بيترز**، في إعلام الفكر السياسي، (دط، دار النهمار للنشر، 1970).

25. **نجيب المستكاوي**، جان جاك روسوا حياته،مؤلفاته غراميائه، (ط1، دار الشروق، القاهرة، 1989).

26. **سعود المولى**، أمريكا،ديمقراطية الاستبدار، دراسة في علم الاجتماع السياسي، (دط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009).

27. **د. صالح جردات**، في الفكر السياسي والاجتماعي، بحث في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، (دط، دار الكندي، 2002).

28. **علي عبد المعطي محمد**، الفكر السياسي الغربي، (دط، دار المعرفة الجامعية، حقوق الطبعة محفوظة، الإسكندرية، 2000).

29. **أحمد جمال الظاهر**، **حقوق الإنسان**، (ط2، دار الكرمل، عمان–الأردن، 1993).

30. **أحمد أمين**، قصة الفلسفة الحديثة، (دط، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1967)، ج1.

## قائمة المراجع باللغة الانجليزية


1. **John Cristman,**Social and political philosophie.(s.d)
2. **Jean Blondel**, Comparina systems,( Praeger, 1972).
3. **M.Madonald,**Natural Rights, In Peter Paslett, (ed.Philosophieplitique and society, Basil Blaackwell, 1970).


## قائمة المعاجم والموسوعات

### قائمة الموسوعات باللغة العربية


1. **عبد الرحمان بدوي**، موسوعة الفلسفة، (ط1، برقية موكيالي، بيروت، 1984)، ج1.


### قائمة المعاجم باللغة الانجليزية


1. **Roger Scruton**, A.Dictionnary of political Thought, (Marcmillan, 1996).